

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٣٦

الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس..... (سويسرا)

رفض رؤساء دول حكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين رفضاً حازماً فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما فيها الجزاءات التي تفرض من طرف واحد ضد البلدان النامية. ودعوا حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، الذي عدا عن كونه أحادي الجانب ويتناقى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يسبب خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية للشعب الكوبي.

وفي هذا الصدد، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تكرر التأكيد مرة أخرى على موقفها الثابت من هذه المسألة الهامة. وفي الاجتماع الوزاري السنوي الرابع والثلاثين، المعقود مؤخراً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر، فإن وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين قد

”رفضوا بشدة فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وسائر أشكال التدابير

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاريون - مينا (إكوادور).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/65/83)

مشروع القرار (A/65/L.3)

السيد السعدي (اليمن): يشرفني أن أتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه الجلسة العامة بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

لقد وقفت مجموعة الـ ٧٧ والصين دائماً وبثبات ضد الحصار. وفي مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، المعقود في الدوحة بقطر من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥،

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ومجموعة الـ ٧٧ والصين ستؤيد مرة أخرى تأييدا كاملا مشروع القرار المقدم ضد الحصار (A/65/L.3) وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، ونظرا للقائمة الطويلة للمتكلمين المدرجين في قائمتي، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الآن. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن ١١٨ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة الذين هم أعضاء في حركة عدم الانحياز، وأن أبدأ بياني بالترحيب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، والإعراب له عن دعم الحركة الكامل.

قبل يومين، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، احتفلنا بيوم الأمم المتحدة، وهو الذكرى السنوية لليوم الذي دخلت فيه المنظمة رسميا حيز الوجود قبل ٦٥ عاما، عندما قامت ٥٠ دولة كبيرة وصغيرة بالإعلان بصورة مشتركة عن تصميمها على تحقيق مجموعة من الأهداف النبيلة استنادا إلى القيم الخالدة والمثل العليا الدائمة، وقررت تخليدها في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد التزامها الثابت بدعم تلك المبادئ والمحافظة عليها، وتعزيزها وضمان استمرار بقاء جميع أحكام القانون الدولي، التي تشكل معا جوهر عملنا المتعدد الأطراف وتوجه جهودنا الجماعية نحو صون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك العقوبات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، وكرروا الإعراب عن الحاجة الملحة لإلغائها فورا. وشددوا على أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وتهدد بشدة أيضا حرية التجارة والاستثمار. ولذلك، دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وإلى عدم تطبيقها.

وتحيط مجموعة الـ ٧٧ والصين علما بردود الحكومات والأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٦/٦٤ (A/65/83).

ومما يؤسف له، أنها تظهر دون لبس أن الحصار ظل دون تغيير يذكر ولا يزال يفرض قيودا اقتصادية ومالية صارمة على كوبا. فضلا عن ذلك، فإن الآثار المتزايدة عمقا للأزمة الاقتصادية العالمية على كوبا، إلى جانب استمرار الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، سيؤديان إلى زيادة المشقة التي يكابدها شعب كوبا.

وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين الولايات المتحدة إلى أن تستجيب لمناشادات المجتمع الدولي المتزايدة بوضع حد للحصار المفروض لخمسة عقود وأن تلتزم بشكل كامل بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد شقيق. فالحصار يحبط الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويؤثر بصورة سلبية على التعاون الإقليمي في المنطقة.

وتلتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالعمل على بناء عالم أفضل للجميع يمكن فيه للدول، كبيرها وصغيرها، التعايش في سلام. ويتطلب تحقيق هذا التعايش السلمي بين الدول التزام جميع الدول بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإدارة العلاقات بين الدول بصورة سلمية.

عبر تاريخها. وهذا ليس طلب كوبا أو أعضاء حركة عدم الانحياز فحسب، كما أعرب عن ذلك بوضوح رؤساء دولها وحكوماتها في مؤتمر القمة الخامس عشر للحركة الذي انعقد في شرم الشيخ، بمصر، في تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ بل هو أيضا طلب ١٨٧ بلدا عضوا في الأمم المتحدة، التي صوتت في العام الماضي مؤيدة للقرار ٦٤/٦، وهو القرار الثامن عشر الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. ونحث مرة أخرى الولايات المتحدة على الامتثال التام والفوري لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وقف فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

أنا متأكد من أن الأعضاء يتفقون معي على أنه ليست هناك حاجة إلى العرض المفصل للأضرار التي يسببها الحصار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا ولرفاه شعبها. ونحن جميعا نعلم الانعكاسات السلبية للحصار، ليس على القطاعات المالية والمصرفية وقطاعات الاستثمار والتجارة والسياحة للاقتصاد الكوبي فحسب، وإنما على الصحة والتغذية ونوعية المياه والتعليم والثقافة أيضا. وتمثل الأدلة على أرض الواقع تذكيرا صارخا بما فعله الحصار بكوبا. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحصار من جانب واحد له تأثير واسع النطاق يطال الشركات والمواطنين من بلدان ثالثة. وبالتالي فإنه ينتهك الحقوق السيادية لبلدان عديدة أخرى. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا قلقها العميق حيال اتساع الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار، الذي نعتبره حجة إضافية مؤيدة للإزالة الفورية لهذه الجزاءات غير المبررة.

لقد وقف رئيس حركة عدم الانحياز هنا أمام الجمعية عاما بعد عام، وحث الولايات المتحدة على البقاء متمثلة لكلمات الآباء المؤسسين للأمم المتحدة المدرجة بوضوح في الميثاق من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع الحصار المفروض على كوبا بسرعة. وإذ نشهد فترة تتسم على نحو متزايد بالتعاون الدولي من أجل التصدي للتحديات

وفي ذلك السياق، تجدد حركة عدم الانحياز إنه من المزعج أن التدابير من جانب واحد والقوانين ذات الطابع القسري ما زال يجري اعتمادها وتنفيذها ضد بلدان الحركة - وهي التدابير والقوانين التي تمنعها من ممارسة حقها في أن تقرر بحرية أنظمتها السياسية ونظمها الاقتصادية والاجتماعية التي تفضلها. ولا يسعنا إلا أن نرفض بشدة هذه الانتهاكات لتعددية الأطراف، وأن ندعو إلى وقفها فورا. كما نناشد جميع الدول أن تمتنع عن الاعتراف بهذه التدابير أو القوانين وأن تؤيد مطالبه البلدان المتضررة بالحصول على التعويض عن أي ضرر تكبدته نتيجة لهذا الانتهاك لمعايير السلوك المتفق عليها دوليا.

هذا العام، اختار رئيس الجمعية العامة بحكمة موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة وهو "التأكيد مجددا على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية". ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا احترمت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة القواعد التي تحكم تعددية الأطراف وامتنتعت عن اتخاذ التدابير التي تتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعلاقات حسن الحوار والثقة المتبادلة. ومما لا شك فيه أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتعارض مع تلك المبادئ ويثير العديد من التساؤلات. فكيف يمكن لبلد أن يضع العقبات أمام حرية التجارة لأحد جيرانه وهو يدعو الدول باستمرار إلى حرية التجارة؟ وكيف يمكن لبلد أن يفرض قيودا على حق شعبه في السفر وهو يدافع بقوة عن حرية التنقل؟ وتقف حركة عدم الانحياز حائرة أمام تلك التناقضات الظاهرة، وتعتقد أنه ينبغي تصحيحها فورا.

ولتحقيق تلك الغاية، يتعين على الولايات المتحدة أن توقف نهائيا الحصار الذي تفرضه على كوبا. إنه أطول وأشق نظام جزاءات تفرضه الولايات المتحدة ضد أي بلد

في بيانه أمام الجلسة العامة للجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بأن الجزاءات سببت ضائقة اقتصادية شديدة، وبخاصة بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة في البلدان المستهدفة، بما فيها كوبا. وبالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، تحدى المعنيين بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى الحياة، على النحو المنصوص عليه في دياحة ميثاق الأمم المتحدة. ونحن في أفريقيا نؤمن بأن الوقت قد حان لإعطاء فرصة للحوار وإتاحة المجال أمام كوبا للاستمرار في الإسهام بفعالية بنصيبها العادل في تحقيق التنمية العالمية، وينبغي للولايات المتحدة رفع الحصار المفروض منذ فترة طويلة.

وترى بلدان أفريقيا، شأنها شأن الأغلبية من البلدان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما يتبين من اتجاه التصويت في الجمعية العامة على مر السنين، أن الوقت قد حان لرفع الحصار عن شعب كوبا، نظرا لأنه مضى الآن ٥٠ عاما منذ أن تم فرضه على الناس الأبرياء في ذلك البلد. ولم يعرف الأطفال الذين ولدوا بعد عام ١٩٦٠ وأصبحوا الآن رجالا ونساء أي شيء آخر سوى الحصار المفروض على هذا البلد الجميل الذي يملك الكثير من الإمكانيات وحسن النية.

لقد حان الوقت للتغيير. والآن هو الوقت المناسب. إن المجموعة الأفريقية والاتحاد الأفريقي واثقان بأن إدارة الرئيس أوباما يمكنها وينبغي لها تحقيق هذا التغيير. ومرة أخرى، تدعو المجموعة الأفريقية والاتحاد الأفريقي وبالتأكيد ملاوي إلى رفع فوري للحصار المفروض على كوبا الجميلة.

السيدة بيثيل (حزب البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي تؤيد أيضا البيانيين اللذين أدلى بهما ممثل اليمن، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر، الذي تكلم باسم حركة عدم الانحياز.

التي تواجه وجودنا وضمنا رفاهية شعوبنا، فإن الإبقاء على الحصار يبدو جزءا من حقبة ولت منذ زمن طويل. وينبغي للإدارة الأمريكية الآن أكثر من أي وقت مضى ترجمة بيانها بشأن الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي إلى إجراءات ستكون موضع ترحيب من المجتمع الدولي، الذي سيصوت قريبا مؤيدا لمشروع قرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار على كوبا (A/65/L.3). وستستمر حركة عدم الانحياز في بعث هذه الرسالة إلى الولايات المتحدة: إنهاء الحصار الآن. وأود أن أعرب عن أملنا بألا تذهب دعوتنا أدراج الرياح هذه المرة.

السيد باولر (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أحاطب الجمعية العامة. أود أن أشترك مع زميلي الذي تكلم قبلي لأضم صوت ملاوي وصوت مجموعة الدول الأفريقية إلى الدعوة إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ظل مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية.

إذ أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية والقارة الأفريقية، وبصفتي رئيس الاتحاد الأفريقي، فيني أؤكد مجددا قرار مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في كمبالا، بأوغندا، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠. أما بخصوص اتخاذ قرار بشأن مسألة الجزاءات المفروضة على كوبا، فقد دعا الاتحاد الأفريقي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرر والمفروض منذ فترة طويلة على جمهورية كوبا، مما يمكن ذلك البلد من التمتع بجميع الآفاق المشروعة لتحقيق تنميته المستدامة التي طال انتظارها.

وصرح بصورة قاطعة فخامة السيد بينغو واموثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ورئيس الاتحاد الأفريقي،

طرق، تعتمد التنمية الإقليمية لدينا في المستقبل على إنجازنا وتقدمنا الجماعي. وفي ذلك السياق، نحن لا نعتبر الحصار مجرد إجراء لمعاقبة كوبا، بل نعتبره عائقاً لتنميتنا الإقليمية المشتركة.

ويجمل تقرير الأمين العام لهذا العام (A/65/83) عن تنفيذ القرار ٦٤/٦، كالتقارير التي سبقته في هذا الشأن، الردود التي وردت من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء التي تشترك في نظرتها إلى الحصار الانفرادي الذي يستمر فرضه على كوبا. والواقع أن تقرير الأمين العام يبين أن هذا الحصار يؤثر حتى على كيفية أداء الأجهزة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لعملها في كوبا. لذلك تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من جديد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز في معارضة تلك الإجراءات الانفرادية، ويتمثل موقفنا في أن التواصل البناء والمفاوضات السلمية ما زالا يمثلان الوسيلة المقبولة الوحيدة للنهوض بالسلام والاستقرار في الأجل الطويل.

كما يمثل القرار السنوي الذي ما برحت الجمعية العامة تتخذه بشكل متكرر وصمة عار في جبين مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها. وربما لا توجد مسألة واحدة أصدرت الأمم المتحدة بشأنها مثل هذه الإعلانات المستمرة والقوية التي لا لبس فيها. ومع ذلك، فإن الحصار مستمر في مواجهة التأييد الدولي الساحق. وتعتقد الجماعة أنه ينبغي لرئيس الجمعية العامة استكشاف آليات إضافية لترجمة كلمات القرار إلى أفعال. ولن يعمل الاستمرار في تجاهل إرادة الجمعية العامة إلا على زيادة تعقيد هدف الرئيس المعلن لتحسين دور الأمم المتحدة في مسائل الحوكمة العالمية.

وما زالت دلالة الحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي تمثل أحد الشواغل الكبرى لدى الجماعة الكاريبية. إن التأثير الإنساني على شعب كوبا، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية والغذاء، أمر محزن جدا. وما زال عجز

كما فعلنا في الماضي، فإن الدول الأعضاء في الجماعة تؤكد مجددا معارضتها القاطعة لفرض الولايات المتحدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، الذي ظلت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تعارضه خلال السنوات الـ ١٨ الماضية المتتالية. إن فرض القوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية على دول ثالثة يتنافى مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه. ويتعارض الحصار في حد ذاته مع مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة والتجارة الحرة التي عادة ما تدافع عنها هذه الهيئة.

ويبدو أن الاستمرار بعناد في الحصار لا يولي اعتبارا للأصوات الجماعية التي تنطلق بالانتقاد الدولي أو لمنطق العالم الذي تغير كثيرا على مدى الأربعة ونصف عقود الماضية منذ أن فرض الحصار. وقد تجاوز عمر الحصار الآن الحرب الباردة بـ ١٩ عاما. وتجاوز عمره فترات ولاية ثمانية من رؤساء الولايات المتحدة والرئيس الكوبي فيديل كاسترو. وولد أكثر من ٧٠ في المائة من الكوبيين الأحياء اليوم في ظل الحصار. وتعتبر الجماعة أن الحصار مفارقة تاريخية لم تنجح سوى في الإسهام في معاناة أجيال من الكوبيين العاديين وأنه يزيد التوترات التي لا داعي لها بين الولايات المتحدة وكوبا. إنه لا يحقق أي غرض قانوني أو سياسي أو أخلاقي له ما يبرره في القرن الحادي والعشرين.

وهذا الحصار العقابي يثير القلق بصفة خاصة الجماعة الكاريبية، التي تشترك مع شعب كوبا في التاريخ والثقافة والإحياء. فكوبا هي أكثر دول الجماعة سكانا وتمثل جزءا لا يتجزأ من عملية البلدان الكاريبية. وللعلاقات الكاريبية مع كوبا أهمية تاريخية، رسخها أعوام من التعاون الفعال على مختلف المستويات. وما برحت الدول الأعضاء في الجماعة تحافظ على علاقاتها الوثيقة بكوبا من خلال مجموعة واسعة من برامج التعاون في مجالات من بينها التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وبعده

وبالنظر إلى موقف كوبا الدولي المتسم بالسلم والسخاء والتعاون، ينبغي ألا تتعرض كوبا للعزلة أو الاستبعاد من المشاركة في العمليات التي تجري على الصعيد الإقليمي أو على صعيد نصف الكرة. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا دعمها الثابت لحق أبناء الشعب الكوبي في تقرير المصير على نحو مفيد لتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. ونطالب مرة أخرى بإفهاء الحصار الذي يبقى على حالة التوتر بين هذين البلدين المتجاورين ويشير القلق والاضطراب والانزعاج في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

إن الدول الأعضاء في الجماعة مستمرة في تمتعها بالعلاقات الودية مع كوبا والولايات المتحدة على السواء. وقد أنتجت هاتان الجارتان، اللتان لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلا، باحثين وعلماء وقادة عالميين عظماء. ويتمتع كلا البلدين بتاريخ عريق ونبيل ويقطنهما شعبان يتسمان بالود والانفتاح والمحبة. ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من التاريخ الطويل من الآمال المحطمة، ما زالت الجماعة الكاريبية ترى أن البداية الجديدة ممكنة في العلاقة بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإننا نرى في رفع الحصار شرطا مسبقا لأي تقارب مفيد بين البلدين وليس نتيجة نهائية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. وعلى الرغم من وجود بعض مؤشرات إيجابية على المرونة في الآونة الأخيرة، هناك أيضا ما يذكرنا بالتصلب الانفرادي.

ونحن متفائلون بشكل حذر بأن إعادة الولايات المتحدة مؤخرا التزامها بتعددية الأطراف سيؤدي إلى زيادة الاستعداد للنظر في آراء وشواغل أصدقائها وشركائها العالميين. وفيما يتعلق بهذه المسألة يصعب التعبير عن الرأي العالمي بطريقة أكثر إقناعا أو اتساقا. واستنادا إلى ذلك، يظل إيماننا بالتصريحات التي صدرت مؤخرا عن حكومة الولايات

كوبا عن الحصول على المعدات الطبية الضرورية وقطع الغيار وأحدث الأدوية بسبب الحصار يؤثر على نظام الرعاية الصحية فيها، حيث يستمر تقديم العلاج للشعب الكوبي بدون مقابل.

ومع تزايد العواصف والأعاصير التي يجلبها تغير المناخ شدة وتواترا وتعرض كوبا من الناحية الجغرافية لهذه الكوارث الطبيعية، يصبح التأثير الإنساني غير المقبول لهذا الحصار أكثر حدة. بالإضافة إلى ذلك، تزايد استحالة حصول كوبا على مواد البناء والمعدات الثقيلة بسبب القواعد الصارمة المتعلقة ببلدان المنشأ والقيود المفروضة على الشركات التي تقع مقرها خارج الولايات المتحدة. وإن الآثار السلبية الواقعة على الاقتصاد الكوبي وعلى نموه واضحة وملموسة. فقد كلف الحصار كوبا الآن حوالي ١٠٠ بليون دولار منذ فرضه في عام ١٩٦٢.

ومن اللافت للنظر أن كوبا تواصل تقديم المساعدة غيرها من الدول في العالم النامي، بدءا بجاراتها المباشرة في الجماعة الكاريبية، على الرغم من صراعها مع ما وقع مؤخرا من سلسلة الكوارث الطبيعية المؤسفة وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد التحق الآلاف من الطلاب الكاريبيين بالجامعات الكوبية بدون مقابل. وأجريت لآلاف جراحات مجانية وتلقوا المساعدة الطبية بالمجان في كوبا. كما عولج آلاف غيرهم في أوطانهم على أيدي أطباء كوبيين وممرضات كوبيات. وقد استفدنا مما قدمه الشعب الكوبي من الخبرة التقنية، وبرامج بناء القدرات، والمساعدة في بناء الهياكل الأساسية، وما أبداه من سخاء وإنكار الذات. ولم يوجه شعب كوبا تهديدا إلى أي أحد، كما أن الحصار وآثاره الجانبية المدمرة لم يمنعه من مواصلة مد يد الصداقة والتضامن، حتى عبر الفواصل الأيديولوجية.

بدون تغيير، وأن الشروط تفرض مرة أخرى على طول الطريق نحو مزيد من الانفتاح والحوار المباشر.

وتعتقد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأنه يتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل الصراعات بالطرق السلمية. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار يتناقض مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، لأنه يعاقب شعب بريء بأكمله بدون سبب واضح.

نحن نرفض من حيث المبدأ التدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتسبب ضررا لا يمكن إصلاحه لرفاه الناس وتعيق عملية التكامل الإقليمي.

ونؤكد مرة أخرى تأييدنا المطلق لمشروع القرار المعروض علينا (A/65/L.3). وتؤكد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها مجددا التزامها بتعددية الأطراف، بوصفها وسيلة شرعية للتسوية السلمية للتراعات، وأداة فعالة في تعزيز التعاون الدولي، وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم فيما بين الشعوب.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مجرد مثال آخر على سياسات عفا عليها الزمن ولا تنتمي إلى عالمنا الحاضر. إن الجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار المعروض علينا، إنما تبرهن مرة أخرى على إرادتها السياسية الحازمة في الدفاع عن المثل العليا للتضامن والحرية واحترام السيادة والقانون الدولي.

السيدة روفيروزا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): على مدى ١٩ سنة متتالية، أتت حكومة المكسيك إلى هذا المنتدى لتؤكد مجددا رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولتعيد تأكيد معارضتها

المتحدة مفعما بالتوقعات بأن الأخطاء التاريخية الأحادية الجانب والقليلة المتبقية هذه ستصحح على وجه السرعة.

وفي هذا السياق، تؤيد دول الجماعة الكاريبية بحماس مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/65/L.3).

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وفتروبيلا وهي بلد في طريقه إلى الانضمام إلى السوق. وتؤيد هذا البيان الدول التالية المنتسبة إلى السوق: إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وكولومبيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا.

قامت السوق المشتركة على مبادئ التضامن والاعتماد المتبادل وعلاقات حسن الحوار. ونحن نعتقد أن التسامح هو الأساس للتقارب التاريخي في قارتنا بين الشعوب من كل ركن من أركان العالم. ونشترك مع جيراننا في أميركا اللاتينية في الرغبة بالعيش في سلام، وتعزيز التفاهم المتبادل، والدفاع عن الاستقلال والمساواة وسيادة الدول وتعزيز احترام القانون الدولي. واسترشدت العلاقة فيما بين دول أميركا اللاتينية ومجتمعاتها بهذه المثل العليا تاريخيا وهي مكرسة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية.

وفي ذلك الصدد، رحبنا بالجهود والقرارات التي اتخذت في العام الماضي، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على السفر، وإزالة القيود المفروضة على التحويلات المالية والتخفيف من شروط إرسال الطرود. ولكن من المؤسف أنه على الرغم من ذلك لم يتم مؤخرا تطبيق مزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه، وأن الحصار المفروض على كوبا ما زال

الثالثة نظرا لاستحالة التعامل مع كوبا عندما يتعلق الأمر بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك السبب تؤيد المكسيك دائما جميع المبادرات المناهضة للحصار والإجراءات الانفرادية في مختلف المنتديات، في الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك في جهات أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي ومجموعة ريو. وسنستمر في تأييد إدراج كوبا في الحوار العالمي الاقتصادي والتجاري والمالي وآليات التجارة تماشيا مع رغبة هذا البلد وقراراته السيادية، وذلك لتعزيز التعاون والتنمية.

وتقيم حكومة المكسيك علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي التي تنظم التعايش السلمي والحضاري بين الدول ذات السيادة في العالم الحديث. وعلى مر الزمن حافظت تلك المبادئ على نفس التضامن والاستمرارية في العلاقات بين المكسيك وكوبا، وهما الدولتان اللتان حافظتا على علاقات تاريخية ثابتة في جو من الثقة المتجددة متبعين المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

بناء على ما قلته هنا، تؤكد المكسيك من جديد أنه يجب وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، نظرا لأن الحصار يستند إلى سياسة امتدت لنصف قرن تقريبا وأثرت على شعب كوبا بطريقة صامتة ومنهجية وتراكمية. وتعتقد المكسيك أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الأمم، فضلا عن الحوار القائم على الاحترام بغض النظر عن الاختلافات أو الاختلافات، أدوات ضرورية لتجاوز الخلافات بين الدول وضمنان مناخ من السلام الدولي.

لاستخدام الإجراءات القسرية التي ليس لها أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة.

في عام ١٩٩٢، قدمت حكومة جمهورية كوبا مشروع قرار للجمعية العامة لكي تنظر فيه وتعتمده من أجل إنهاء الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تأتي المكسيك إلى هذا المنتدى لتؤكد من جديد موقفها القائم على المبادئ والثابت المتمثل في أنه لا يمكن فرض أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية على الدول إلا بموجب قرارات أو توصيات من الجمعية العامة أو مجلس الأمن عندما يقرر أن هذه الإجراءات ضرورية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتعتقد المكسيك أن التدابير الانفرادية التي تطبق بطريقة تتجاوز الحدود الإقليمية على بلدان ثالثة لها عواقب إنسانية وخيمة، في تعارض صريح مع الأهداف التي من المفترض أنها تدفع إليها. وعلاوة على ذلك، تدل هذه التدابير أيضا على التخلي عن الدبلوماسية والحوار بوصفهما الطريقتين المناسبين لتسوية النزاعات فيما بين الدول.

وما زالت تعددية الأطراف واحترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الأمم، فضلا عن الحوار القائم على الاحترام هي أفضل وسيلة لحل النزاعات، وضمنان التعايش السلمي بين الدول وكفالة هئية مناخ دولي للسلام.

ولاحظت الأجهزة والهيئات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التأثير السلبي للحصار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، كما يتضح في المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية التي يقوم بها هذا البلد. كما لاحظت الآثار الضارة على المجالات الحساسة التي لها تأثير مباشر على حياة الناس في كوبا، فضلا عن التداعيات غير المباشرة على البلدان

الماضي. وبالتالي فإنه يستمر في تكبيد كوبا خسائر اقتصادية ومالية هائلة، مما يحد بصورة مفرطة من جهود الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويواجه المجتمع الدولي الآن تحديات خطيرة ومتعددة تمثلها أزمتا الغذاء والمال والطاقة، فضلا عن تغير المناخ، مما يجعل من الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا أمرا غير معقول.

تنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة وسلمية، وهي ملتزمة بإقامة العلاقات الودية مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعاشيش السلمي. ونحن نرى أن من حق كل دولة ذات سيادة الاختيار المستقل لنظامها الاجتماعي المناسب والطريق نحو التنمية. ولا يحق لأي بلد أن يفرض على بلدان أخرى بصورة انفرادية الجزاءات العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها من أشكال الجزاءات. وتبين التجربة أن الجزاءات عادة ما تفشل في تحقيق نتائجها المنشودة، بل على العكس، قد تؤدي إلى إيذاء المدنيين، ولا سيما في أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال.

في عالم اليوم، ترسخت في قلوب الناس تعددية الأطراف وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه توافقت آراء المجتمع الدولي على الانفتاح والتعاون والمنفعة المتبادلة والتقدم المريح لجميع الأطراف. وعندما تطرأ أي خلافات، يمثل إجراء الحوار على قدم المساواة، مع التشاور الودي، أفضل طريق للتسوية. وقد قالت الحكومة الصينية دائما إنه يتعين على الدول إقامة علاقاتها وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

يحدونا الأمل دائما في أن تحل العلاقات بين الدول وإجراء الحوار محل الجاهمة، وأن تحل المشاركة والتبادل محل الحصار والجزاءات. وتحث الحكومة الصينية البلدان المعنية على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على

ونحن نعلم من تجربتنا أن المجتمعات تتطور وتتغير وفقا لظروفها، وليس نتيجة لتدابير تعسفية أو قسرية مفروضة من الخارج. وفي ضوء هذا، فإن الحكومة المكسيكية تؤكد مجددا مرة أخرى التزامها الراسخ بالإسهام بفعالية وحزم بسيادة القانون الدولي فيما يتعلق بهذا البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. وسنؤيد مشروع القرار (A/65/L.3) الذي تم اقتراحه في هذه الدورة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أرحب بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/65/83). ويؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

على مدى ١٨ سنة متتالية، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارات تحث جميع البلدان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، على إلغاء أو إبطال جميع القوانين والتدابير ذات الأثر الذي يتجاوز الحدود الإقليمية التي تمس سيادة الدول الأخرى، وتقوض الحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول وتؤثر على حرية التجارة والملاحة.

ولكن للأسف، لم يتم تنفيذ تلك القرارات تنفيذا فعالا على مر السنين، وما زال يتعين رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب البلد المعني. ويشكل هذا انتهاكا خطيرا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويؤثر سلبا على التبادل التجاري الطبيعي والتجارة بين كوبا والبلدان الأخرى، ويعيق عمليات وكالات منظومة الأمم المتحدة في كوبا. وما هو أكثر من ذلك، أنه يقوض أيضا على نحو خطير حقوق الشعب الكوبي في البقاء والتنمية.

وتبين المعلومات المستقاة من الحكومات والمنظمات الدولية والواردة في تقرير الأمين العام أن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ظل بدون تغيير يذكر خلال العام

في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا. فما زالت حكومة الولايات المتحدة تواصل تجاهل أصوات شعوب العالم المطالبة بإنهاء سياسة الإبادة تلك باعتبارها انتهاكا لأهم حقوق الإنسان الأساسية.

ومن الجدير بالذكر أن قانون توريسلي وقانون هيلمز - بيرتن، اللذين يحظران التجارة الكوبية مع الشركات التجارية في الولايات المتحدة وفروعها في بلدان ثالثة، ما زالوا ساريين. وإن هذا الحصار، من خلال تطبيق تشريعات الولايات المتحدة فيما وراء حدودها، يلحق الضرر بالمصالح المشروعة لأي دولة ذات سيادة تقرر بصورة شرعية أن تصبح شريك أعمال مع جمهورية كوبا.

وإن الأضرار الجانبية المدمرة التي تلحق يوميا بالشعب الشقيق في الجزيرة بسبب سياسة الحصار لا يمكن تبريرها. وقد ذكرت الرابطة الأمريكية المناصرة للصحة العالمية أن الحصار كان سيتسبب في كارثة إنسانية هائلة في كوبا لو أن تلك الأمة لم يكن لديها نظام ممتاز للصحة العامة. كما أن الحصار المفروض على كوبا يترك وطأة سلبية على الحياة اليومية للنساء والرجال والأطفال وكبار السن. وتلك الوطأة تتجلى بقسوة في الطريقة التي يؤدي بها الحصار نوعية حياة الأطفال المصابين بسرطان خلايا الدم البيضاء إذ يتعذر عليهم الخضوع للعلاج الاعتيادي لهذا المرض. والحصار يجعل من الصعب كذلك على الناس أن يتمتعوا بحقوقهم في السكن. فهو يعرقل استيراد مواد البناء اللازمة لاستبدال وترميم العدد الهائل من المباني المتضررة من الأعاصير. ويتسبب الحصار في خسائر سنوية بالملايين في الصناعات الأساسية والسكر وأعمال الصلب والسياحة في كوبا.

خلاصة القول إن الحصار يمثل إنكارا أحاديا متكررا من جانب دولة موقّعة على ميثاق الأمم المتحدة لحق دولة

كوبا في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، فإن الصين تؤيد مشروع القرار (A/65/L.3) الذي قدمته كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد فليريو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعلن تأييدها للبيانات التي أدلى بها صباح اليوم ممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل البرازيل بالنيابة عن سوق الجنوب المشتركة ميركسور. غير أنني أود أن أعرض موقف بلدي في هذه المرحلة التاريخية.

أثناء دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لصالح إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ أكثر من نصف قرن، والذي يسعى إلى الحد من حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره بنفسه. وما انفكت بلدان تلك المجموعات تطالب بقوة باحترام سيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير وتدين إدانة شديدة التهديدات الموجهة إلى الاستقلال السياسي للدول، باعتبار ذلك أمرا لا يتسق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

هل ستبقى الحكومة الامبريالية للولايات المتحدة تتجاهل إرادة هذه الجمعية، التي دأبت على إدانة الحصار ضد شقيقتنا جمهورية كوبا مرارا وتكرارا؟ إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، إذ تعيد تأكيد التزامها العتيد بقيم الروح الإنسانية والتضامن مع الشعوب، ترفض هذا العدوان على الشعب الكوبي، الذي يقوض التعايش السلمي بين الأمم مثلما يقوض القانون الدولي.

وكان تغير الحكومة في الولايات المتحدة قد وُلد توقعات كبيرة بانتهاج سياسة جديدة تقوم على احترام سيادة الأمم. ولكننا لم نر شيئا يوحي بأنه حدث تغير كبير

الحقوق تنتقص من حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها وتعتبر بالتالي غير شرعية. والواقع أن هذه هي السمة الرئيسية للجزءات حسبما نعرفها اليوم.

الحصار الاقتصادي والجزءات الاقتصادية يجب النظر إليها على أنها تدابير غير مشروعة على الأقل للأسباب التالية: أولاً، لا توجد ولا حتى حالة واحدة لم تكن دولة معينة وراء فرض الجزاءات الاقتصادية على البلدان النامية أو على أراضيها. وقد ثبت أن الجزاءات ليست أداة لنشر السلم والأمن الدوليين وإنما لفرض نوايا الهيمنة للدول الكبرى على البلدان الأخرى وعلى سكانها. لذلك فإن فرض أو إطالة أمد الجزاءات أو توسيعها ضد أي دولة بحجة تأمين السلم والأمن الدوليين بينما يكون الهدف الحقيقي تحقيق مآرب سياسية لدولة واحدة أو لدول قليلة إنما هو أمر يستحق الشجب. ثانياً، والأسوأ من كل شيء آخر، تفضي الجزاءات دائماً إلى استهداف الحياة اليومية للسكان العاديين. إنها تترك وطأة مأساوية على الحقوق التي أقرها العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى سبيل المثال، غالباً ما تتسبب الجزاءات في تعطيل كبير لعمليات توزيع الأغذية والمواد الصيدلانية وإمدادات الصحة الفردية، فتعرض للخطر نوعية الغذاء وتوفر المياه الصالحة للشرب، وتخل إخلالاً شديداً بسير العمل في نظم الصحة والتعليم الأساسية وتقوض الحق في العمل.

التجني على الضحايا الأبرياء في الحالات التي فرضت فيها الجزاءات، بما في ذلك الجزاءات التي يفترض أنها شرعية، يظل مسألة تبعث على القلق الشديد والجزع. وتتوفر أدلة كثيرة على أن الجزاءات تؤدي، أولاً وقبل كل شيء، إلى تعريض النمو الاقتصادي ورخاء الشعوب لخطر شديد. إنها ببساطة إجراءات عقابية مضللة. ثالثاً، وبصرف النظر عن كل الأذى الذي تتسبب فيه الجزاءات، فإنها أثبتت أنها عقيمة. ولا يوجد دليل قوي على أن البلدان المستقلة يمكن

عضو أخرى وشعبها في التنمية، من دون أن تكون الدولة المظلومة قد ارتكبت أي اعتداء من أي نوع ضد الدولة المعتدية. وما هو السبب وراء هذه الخصومة المستديرة ضد الشعب الكوبي؟ السبب قدمه إرنستو تشي غيفارا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٦١، عندما قال إن الشعب الكوبي الباسل انتفض ضد "الحكم الاستبدادي للإمبريالية الذي يسحق الهوية الوطنية ويهين المشاعر الوطنية ويستعمر الاقتصاد". لذلك فإن بسالة الشعب الكوبي تعتبر مثالا على النضال من أجل كرامة الأمم وسيادتها. وإن الإمبرياليين لم يتمكنوا ولن يتمكنوا من كسر الروح الوطنية تلك.

ورغم الحصار الإجرامي، تظل الحكومة الكوبية والشعب الكوبي يقدمان دعماً حارقاً للعادة للخطط والبرامج المرسومة في فنزويلا لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن امتنانها لروح التضامن تلك، التي لا تُقدر بثمن.

هذا اليوم يوم استثنائي في الأمم المتحدة. فنحن نناقش مسألة ذات أهمية قصوى لشعوب العالم. وإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعتز بسيادة الأمم واستقلالها وكرامتها وبالتالي فإننا نؤيد بقوة مشروع القرار الذي قدمته شقيقتنا جمهورية كوبا (A/65/L.3)، الذي يطالب مرة أخرى برفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): تؤيد جمهورية إيران الإسلامية البيانين المدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الموضوع قيد النظر. ونود كذلك أن نعرب عن ترحيبنا الودي بحضور وزير خارجية جمهورية كوبا هذه الجلسة. والكثير من حقوق الأمم والشعوب تتسم بطابع اقتصادي واجتماعي. وإن المحاولات الرامية إلى حرمان الشعوب والبلدان من تلك

القانونية تلك تنتهك انتهاكا صارخا ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ونظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول، فضلا عن انتهاكها الإرادة الواضحة للمجتمع الدولي؟ وتلك الإرادة تم الإعراب عنها بصورة قاطعة لا لبس فيها في الكم الكبير من القرارات التي اعتمدها هذه الهيئة.

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، والمطبق منذ عدة عقود، لا يخدم أي غرض سوى إنزال مشقة وعذاب هائلين بشعب كوبا، لا سيما النساء والأطفال. وإن الحصار يعرض لشديد الخطر الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا والدول الأخرى. كما أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي ويتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وتلك التدابير ما زالت تلحق أضرارا بليغة بالظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي وتعرقل جهود الحكومة الكوبية لتحقيق أهدافها الإنمائية - وعلى وجه التحديد استئصال الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم - بصفتها وسيلة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن جمهورية إيران الإسلامية ترفض وتعارض بشدة التطبيق الأحادي الجانب للتدابير الاقتصادية والتجارية وكل ما يترتب عليها من قبل دولة واحدة ضد أي دولة أخرى، وكذلك التشريعات الوطنية فيما وراء الحدود، ضد دول أخرى ذات سيادة. إننا نعارض وندين تلك التدابير والقوانين وتطبيقها المتواصل. وسنفعل كل ما في وسعنا لإحباطها بفعالية ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا بأن تمتنع عن الاعتراف بالتدابير والقوانين القسرية الأحادية الجانب والعبارة للحدود الوطنية وأن تحجم عن اعتمادها أو تنفيذها، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب وتدابير التهيب الأخرى والقيود التعسفية المفروضة على السفر،

أن تتنازل عن مصالحها الوطنية المقدسة فنتخنع بسبب الجزاءات للإرادات الخصامية للدول الساعية إلى الهيمنة. رابعاً، القول إن الجزاءات خيار أفضل من التدابير القوية الأخرى ثبت أيضا أنه حجة واهية. فثمة دول معينة لا تمهأ عواقب التدابير العقابية، كما أنها لا تتقيد في إجراءاتها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إنها تسعى إلى الدفاع عن قضيتها بصورة مستقلة عن شواغل المجتمع الدولي وكثيراً ما تنحو إلى إساءة استخدام الوسائل التي نص عليها الميثاق سعياً منها إلى تحقيق مصالحها الأنانية الضيقة. وكلما اعتقدت أن استخدام القوة ضروري لها فإنها تلجأ إليه دونما تردد، من دون أن تنظر أولاً فيما إذا كان تطبيق الجزاءات أو غيرها من تدابير اللاعنفا الأخرى سيؤدي الغرض، وبموافقة الأمم المتحدة أو بدونها. فالجزاءات لن تحول بينها وبين ممارسة القوة إذا رأت أن اللجوء إلى القوة أمر مرغوب فيه.

مع ذلك، فإن النوع الأسوأ من الجزاءات الذي لا يمكن تبريره ويتعين شجبه هو فرض الحصار من جانب واحد وتطبيق دولة واحدة لقوانينها المحلية فيما وراء حدودها الوطنية، دولة ينبغي ألا يتفاجأ أحد بأنها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فتلك الإجراءات تترتب عليها آثار لا على السكان الذين تطبق الجزاءات ضدهم فحسب وإنما أيضا على مصالح أطراف ثالثة تعاقب بصورة غير متناسبة وغير معقولة. وقد نادت وثائق دولية عديدة بإبطال مفعول تلك التدابير على وجه السرعة. وهذه القاعة شهدت أثناء السنوات الـ ١٩ الماضية تأييدا ساحقا من المجتمع الدولي ومن مختلف البلدان - تأييدا من كل منطقة ومن كل جزء من العالم - للنداء المحسد في ١٨ قرارا حتى الآن بإلغاء التدابير اللإنسانية العقيمة المفروضة ضد الحكومة الكوبية والشعب الكوبي.

والواقع أن المرء قد يتساءل ماذا يمكن فعله أكثر من ذلك لإقناع الولايات المتحدة برفع الحصار الاقتصادي. ماذا يمكن قوله أكثر مما قيل للتجاجج بأن التدابير غير

والتجارية القسرية، مثل إجراءات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المطبق ضد كوبا، الذي يتعارض مع القانون الدولي ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لكل دولة عضو أن تحترم مبادئ الميثاق، بما فيها، بصورة خاصة، المساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى.

لقد أصبح من الحقائق المؤكدة أن الحصار يتسبب في خسائر مادية ضخمة وأضرار اقتصادية لكوبا. كما أنه يؤثر سلبا على رفاه الشعب الكوبي في حياته اليومية. وتلك العواقب تزيد من تفاقمها الآثار العكسية للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، التي أخلت إخلالا شديدا بجهود كوبا الإنمائية، الأمر الذي سلط الضوء عليه تقرير الأمين العام (A/65/83)، استنادا إلى المعلومات المقدمة من ١٣٤ حكومة و ٢٥ هيئة ووكالة في منظومة الأمم المتحدة عن تنفيذ القرار ٦/٦٤.

ومما يتسم بالأهمية التذكير بالموقف العتيد لحركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، الذي تم تأكيده مرة أخرى في مؤتمر القمة الخامس عشر، الذي رفض استخدام تدابير الإكراه وتطبيق القانون فيما وراء الحدود الوطنية ضد البلدان النامية. وإن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز حثوا أيضا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تنهي مقاطعتها الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا، بالامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ذلك الموضوع والمعتمدة سنويا منذ عام ١٩٩٢.

لذلك فإن الجزائر، انطلاقا من إيمانها، ستصوت لصالح مشروع القرار المقدم (A/65/L.3) المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

والتي تسعى إلى ممارسة الضغط على البلدان الأخرى - مهددة سيادتها واستقلالها وحريةها في مزاولة التجارة والاستثمار وممانعة إياها من ممارسة حقها في اتخاذ قرارها بعمل إرادتها الحرة.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية دواعي قلق الشعب الكوبي والحكومة الكوبية وتؤكد بالتالي على الحاجة الملحة إلى وضع حد لتلك التدابير ضد كوبا والبلدان النامية الأخرى، وتنادي بالتنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

أختتم بالقول إن الجزاءات، بصرف النظر عن يفرضها وعن الذرائع المساقة لفرضها وعن القناع المستعمل للتستر عليها، تظل عقابا غير شرعي وعتيما ومضللا.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):

تعلن الجزائر تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود كذلك أن أرحب أحر ترحيب بمعالي السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

الجزائر تود أن تكرر أنها تشعر بعميق القلق من مواصلة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ما يقرب من نصف قرن. وإن الاعتماد السنوي المتعاقب، بالتأييد الإجماعي تقريبا من أعضاء الجمعية العامة كافة، للقرار المطالب برفع الحظر المفروض على كوبا، نفس القرار تقريبا كل عام، ليعبر عن الإرادة الراسخة للمجتمع الدولي بوضع حد لتلك الحالة، التي امتدت مدة أطول من اللازم بكثير.

وقد أدانت الجزائر دائما، وفقا لمبادئ سياستها الخارجية، الإكراه على تطبيق القوانين فيما وراء الحدود الوطنية، مثلما أدانت جميع أشكال التدابير الاقتصادية

السيد سانفو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): منذ ما يقرب من ٥٠ سنة وشعب كوبا يعاني نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يشكل عقبة كأداء في طريق تنمية كوبا. ذلك الحصار يشكل خرقا للقانون الدولي، وإن فرضه ينم عن الاستهانة بالمبادئ السامية الحميمة المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد دأب المجتمع الدولي على معارضة الحصار المفروض على كوبا. وإن الوحدة التي اتسم بها رد فعل المجتمع الدولي على ذلك الحصار عندما سجل رقما قياسيا بإدائته بأغلبية ١٨٧ صوتا مقابل ٣ أصوات في عام ٢٠٠٩ لشهادة على الرفض القاطع لذلك التصرف الأحادي الجانب، المستمر مدة أطول من اللازم والذي يجب أن ينتهي الآن.

لقد انضمت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا إلى الأغلبية بين البلدان في الإعراب عن رفضها ومعارضتها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وإن جنوب أفريقيا تهتدي في ذلك بالأعراف الأساسية للقانون الدولي ومعايير السلوك الدولي في دعمها المبدئي لضرورة إلغاء التدابير الاقتصادية العقابية المستخدمة كوسيلة للإجبار السياسي والاقتصادي. وإن جنوب أفريقيا تنظر إلى مواصلة فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا على أنها انتهاك لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

ورغم ذلك الحصار ما فتئ الشعب الكوبي يمد يد الصداقة إلى الشعوب الأخرى في كل أنحاء العالم ويعبر عن تضامنه معها. وإن العمل الرائع الذي تضطلع به كوبا في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا البيولوجية في العالم النامي، لا سيما في أفريقيا، يحظى بتقدير المجتمع الدولي. وقد حافظت جنوب أفريقيا وكوبا على علاقات ودية عتيدة ما زالت تشهد توسعا من خلال التعاون المعزز بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما فيها التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي. وإن آلية التشاور المشتركة بين جنوب أفريقيا وكوبا ولجنة العلاقات الثنائية المشتركة بين جنوب أفريقيا وكوبا ما زالتا تتيحان منصتين استراتيجيتين لتوسيع علاقاتنا الثنائية القوية.

إننا جميعا، بلا استثناء، نعترف بالمشقة التي واجهتها بلداننا وشعوبنا بعد انفجار الأزمة المالية التي لا تزال نتحمل وطأها. وإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية البالغة الشدة، بالاقتران بالحصار، لا تؤدي إلا إلى جعل مصير الشعب

وفي ذلك الصدد تؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار المعروض علينا (A/65/L.3)، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وإننا نفعل ذلك لأن ذلك الإجراء المستبد الأحادي الجانب تسبب بمعاونة لا توصف لشعب كوبا. ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين والبيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ونود بدورنا أن نتقدم بأحر ترحيب إلى معالي السيد برونو رودريغيز باربا، وزير خارجية كوبا، وأن نعرب عن طريقه عن تحياتنا الأخوية إلى شعب كوبا الودود.

بالنسبة إلى جنوب أفريقيا وشعبها، ومعهما منطقتنا بأسرها، ما زالت مشاعر العرفان تطغى علينا عندما نتذكر الدور التاريخي الذي أدته كوبا في تحرير بلداننا ونياننا حرياتنا. إن شعب كوبا، الوفي لالتزامه بالتضامن الدولي والعدالة والحرية والمساواة، لم يقف موقف المتفرج عندما

الأخيرة على الاقتصاد العالمي، اختارت الدول أن تعمل معاً من أجل التغلب على الصعوبات التي نجمت عن تلك الأزمات. ويؤكد ذلك حقيقة أن العولمة قد وفرت الظروف لتضامن وشراكة عالميتين حقيقتين فيما بين الدول. ويناقض الحصار المفروض على كوبا روح الوحدة والتضامن تلك، التي بدأت تضرب بجذورها في عالم اليوم.

وإذا نظرنا إلى الحصار من منظور ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، نجد أنه يفتقر إلى الإنصاف واحترام المساواة التي ينبغي أن توجد فيما بين كل الدول ذات السيادة. والميثاق واضح بشأن ضرورة أن تقيم الدول علاقات ودية فيما بينها. كما يشدد أيضاً على ضرورة أن تمتنع الدول عن القيام بأعمال تهدد الاستقلال السياسي للدول الأخرى وتقود إلى التدخل في شؤون تقع ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة معينة.

إن الحصار ينتهك تلك المبادئ. وله تأثير سياسي حاد يقوض العلاقات بين الأطراف الرئيسية. فبدلاً من اللجوء إلى الحوار لتسوية الخلافات، فإن ما لدينا الآن هو مواجهة غير مرغوب فيها ولا تسمح بتبادل الآراء من أجل تطبيع العلاقات. إن الحصار لا يثير تعقيدات سياسية فحسب، بل إن الصعوبات الاقتصادية والتجارية والمالية التي يسببها لا يمكن تبريرها بأي أسس إنسانية. إنه يشكل عبئاً ثقيلاً لأي بلد نام كان أهله سيستفيدون من التعاون أكثر بكثير من المجاهدة.

ستظل إندونيسيا متمسكة بمعارضتها للحصار المفروض على كوبا من جانب واحد. وبالرغم من حقيقة أن بعض التغييرات الصغيرة ذات الدلالة قد حدثت في الآونة الأخيرة، مثل تخفيف القيود المفروضة على السفر إلى كوبا ورفع العقوبات أمام التحويلات المالية، فإن التسوية المفضلة للتراع تتمثل بالتأكيد في رفع الحصار بشكل كامل. لقد

الكوبي أكثر قتامة وإلى خنق المساهمات الرائعة التي تقدمها كوبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفقراء. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات مجدية لإنقاذ الشعب الكوبي من آثار الحصار المدمرة.

إن جنوب أفريقيا تدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء العزلة الأحادية الجانب التي تفرضها على كوبا. ونحث الولايات المتحدة على الانخراط في حوار مجد مع كوبا. وندعو إضافة إلى ذلك إلى تسريع الإجراءات الرامية إلى إلغاء نظام الجزاءات الجائز ضد كوبا. وتبعاً لذلك، ينبغي أن تكون رسالتنا الجماعية رسالة مدوية وواضحة إلى الولايات المتحدة، وتحديداً، بأنها ينبغي أن تنهي حصارها وجزائها.

وتكرر جنوب أفريقيا تأييدها لمشروع القرار المعروض علينا اليوم، وتدعو جميع الدول إلى الإحجام عن الاعتراف بالتدابير والقوانين القسرية الأحادية الجانب التي تنتهك مبادئ الميثاق ومعايير القانون الدولي.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): من باب المساهمة في مناقشة البند ٤١ من جدول الأعمال المتعلق بضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا منذ عام ١٩٦١، يود وفد إندونيسيا أن يعلن تأييده لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي أدلى به من قبل ممثل اليمن، وبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل مصر.

مرة أخرى يتعين على الجمعية العامة أن تتعقد للنظر في وطأة ٥٠ سنة من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب واحد أثناء الحرب الباردة القديمة في القرن العشرين. بالرغم من أن الحصار مفروض من جانب واحد، فإنه يؤثر أيضاً على العلاقات الاقتصادية والتجارية لبلدان ثالثة. وقد تغير الكثير منذ أن فرض الحصار لأول مرة. فالعالم في عام ٢٠١٠ يختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه في عام ١٩٦١. وحتى مع تأثير الأزمات

على عاتقها بعزم بمليه الحس السليم. إن ذلك يدل على شعب ملتزم، له نهجه العديدة الرامية إلى تفتيت التحدي الكبير، وإدارة تلك المصاعب بوسائله الخاصة.

ويأمل وفدي أن يتغلب مبدأ حسن الجوار في يوم من الأيام، وأن يستعيد شعب الولايات المتحدة، البلد الشريك لنا، ويحيي ويسترد ويستعيد صداقته واحترامه لسيادة كوبا في إطار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

ففي نهاية المطاف، فإن الشعب هو الذي يظل في صدارة ميثاق الأمم المتحدة الذي يبدأ بكلمات "نحن شعوب". نحن أعضاء الأمم المتحدة علينا أن نستمر في منح الفرصة للإنسانية. يجب أن نواصل القيام بما هو ضروري باسم السلام والأمن وصون حق الشعب الكوبي في التنمية. لقد ظل الحصار حبيس الزمن، وعلينا ألا نتركه للزمن أو للمصادفة لكي يتغير. بل بالأحرى إن إحداث ذلك التغيير يعود إلينا، نحن الدول الأعضاء، بأن ندعو إلى رفع الحصار. إن ما فعله في هذه المطالبة النبيلة يعبر عن شخصيتنا، وعن رغبتنا في التواصل مع الجميع.

لذلك، فإن جزر سليمان تختم بيانها بالدعوة إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي رفعاً غير مشروط والاستعاضة عنه بالحوار والتعاون الحقيقيين. وبروح الصداقة والتواصل مع الجميع، ندعو إلى تنفيذ ذلك الطلب المتواضع باسم الإنسانية.

السيد راجا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على التقرير الشامل عن بند جدول الأعمال المعروض اليوم للنظر فيه (A/65/83).

آن الأوان لتحول العلاقات بين الطرفين الرئيسيين من خلال الحوار البناء.

إن رفع الحصار يتماشى مع روح العصر. فهو سيثبت على نحو لا لبس فيه احترام مبدأ عدم التدخل، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وستكون كوبا بعد ذلك قادرة على ممارسة حقها في التنمية بدون عوائق تعرقل تجارتها وأنشطة أعمالها التجارية الأخرى. وستتلاشى أيضاً التوترات القائمة الآن بين الدولتين.

وتأمل إندونيسيا أن نشهد في المستقبل القريب ذوبان الجليد في العلاقات الفاترة التي لا تزال تبقي هاتين الدولتين الجارتين المهمتين متباعدين. ونعتقد أن الوقت قد حان للتعايش السلمي.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لكي أتناول البند ٤١ من جدول الأعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا". ويبدأ وفدي بادئ ذي بدء بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طوال السنوات التسع عشرة الماضية، ظلت تعرض على الجمعية العامة قرارات تطالب برفع الحصار المفروض على كوبا منذ ٥١ عاماً. وبالمثل، يعلن المجتمع الدولي سنوياً موقفه من القرار، ويدعو إلى رفع الحصار. لكن الحصار لا يزال يرتدي لباساً إيديولوجياً بحيث أن فرص تخفيف التوتر ورفع الحصار لا تزال بعيدة المنال.

والمحزن أكثر أن ذلك يحدث بين بلدين جارين جغرافياً. ونحن لا نزال نشاهد كوبا وهي تحاول التكيف مع تحدي العيش في ظروف صعبة بدون أن تطالب بتخفيف العبء. ونحن لا نزال يؤثر فينا ذلك بعمق، بينما تجئ أجيال جديدة، ولدت في ظل الحصار، لتتحمل المسؤولية الملقاة

الحظر كوبا من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة ومن الاستثمار والتكنولوجيا والخدمات المالية والمؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية والرياضية. وفي العقود الأربعة الماضية تعين على كوبا أن تدفع تكاليف باهظة جدا للحصول على المنتجات والتكنولوجيا والخدمات من بلدان ثالثة تقع على بعد آلاف الكيلومترات من كوبا. إن تطبيق الحظر خارج نطاق الحدود الإقليمية للولايات المتحدة قد أبطأ الاستثمار، والتكنولوجيا ونقلها وبيعها، وغير ذلك من أشكال التعاون التجاري بين كوبا وبلدان ثالثة.

إن الرعاية الصحية، وهي من بين التزامات الأهداف الإنمائية للألفية تتأثر تأثراً كبيراً بسبب استمرار حرمان كوبا من المعدات الطبية الحيوية، والأدوية، والتكنولوجيات، والوسائل التشخيصية اللازمة للمستشفيات الكوبية. كذلك أثر الحظر على الجهود التي تقوم بها كوبا من أجل تقديم المساعدة الصحية للبلدان النامية بوصفها جزءاً من التعاون بين بلدان الجنوب، مما خلف أثراً سلبياً غير متوقع خارج نطاق الحدود الإقليمية.

في تقرير الأمين العام أوضحت بالتفصيل العديد من كيانات الأمم المتحدة أثر الحظر وعواقبه خارج نطاق الحدود الإقليمية. وقد لاحظ المنسق المقيم للأمم المتحدة في هافانا التكلفة العالية والأثر السلبي للحظر على التعاون الإنساني والإنمائي الذي تنفذه منظومة الأمم المتحدة في كوبا. وذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن الحظر يؤثر بشدة بمستوى معيشة المواطنين الكوبيين وقد يتهدد الأمن الغذائي الكوبي في المستقبل.

وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يمكن ملاحظة أثار الحظر في جميع جوانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، بما في ذلك أثره على حياة أضعف الناس فيها. لقد ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

هذا هو العام التاسع عشر على التوالي الذي تناقش فيه الجمعية العامة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ خمسة عقود تقريباً. وخلال كل تلك الأعوام، رفضت الجمعية باستمرار فرض قوانين ونظم لها آثار تتجاوز الحدود الوطنية، وكل أنواع التدابير الاقتصادية القسرية التي تضر بتقدم وازدهار الشعوب في جميع أنحاء العالم.

كما دعت الجمعية العامة كل الدول إلى احترام واجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإلى إلغاء وإبطال القوانين والتدابير التي يكون لها آثار تتجاوز الحدود الوطنية لتؤثر على سيادة دول أخرى وعلى المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الواقعين ضمن ولاياتها القانونية وعلى حرية التجارة والملاحة. وبالرغم من الدعوات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة، فإن قراراتها تظل غير منفذة، في مخالفة للرأي العام العالمي. إن مثل هذا الاستخفاف بإرادة الأمم المتحدة يقوّض مصداقية هذه المنظمة ويضعف تعددية الأطراف.

والأهم من ذلك، يظل الشعب الكوبي في غضون ذلك يواجه الصعوبات التي يسببها الحصار في حياته اليومية. إن الحظر وجوانبه التي تتجاوز الحدود الإقليمية ما برحت سارية المفعول بالكامل. والقوانين المحلية للولايات المتحدة بصورة خاصة، على شاكلة قانون الديمقراطية الكوبية الصادر في عام ١٩٩٢، وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، عززت من تجاوز الحظر للحدود الإقليمية، ويشمل الحظر شركات أجنبية وشركات فرعية تابعة لشركات أمريكية تمارس أعمالاً تجارية مع كوبا أو مع كيانات كوبية.

إن الحظر، لا سيما آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، تضر بحياة أبناء كوبا وجهودهم للمضي قدماً بتنمية بلادهم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. لقد حرم

بوضوح عدم تأييدها ومعارضتها للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بصورة انفرادية وخارج نطاق الحدود الإقليمية.

إن موقف روسيا المبدئي فيما يتعلق بمشروع القرار (A/65/L.3)، معروف جيدا، إذ أن بلدنا يتشاطر بالكامل مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي آراءها بشأن رفضها القاطع للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويتشاطر معها المطالبة برفعه في أقرب وقت ممكن. إننا مقتنعون بأن إنهاء الحظر المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من شأنهما المساعدة بشكل عام في تحسين الحالة في الجزيرة. ونعتقد أن إبقاء الولايات المتحدة على الحظر التجاري والاقتصادي والمالي على كوبا له مردود عكسي وتناقضي ولا يتماشى مع الحقائق الحالية.

في العام الماضي، اتخذت إدارة الرئيس أوباما خطوات نحو رفع عدد من القيود المفروضة على الزيارات التي يقوم بها إلى كوبا مواطنو الولايات المتحدة الذين لهم أقارب هناك وعلى التحويلات النقدية والبريدية إلى الكوبيين من الولايات المتحدة، واتخذت خطوات أيضا لاستئناف الحوار بشأن قضايا الهجرة. لذلك، نتوقع القيام بخطوات أخرى لتحسين العلاقات بين البلدين، وبالطبع، نأمل في نهاية المطاف الإهاء التام للحظر التجاري والاقتصادي العقيم المفروض على كوبا والذي طال أمده.

وفي الوقت الراهن، نرى أنه يتوجب علينا مواصلة سياستنا في التصويت لصالح مشروع القرار الذي يطالب برفع الحظر، اهتداء بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية ضد الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية.

أن تطبيق الحظر خارج نطاق الحدود الإقليمية قد أثر تأثيرا كبيرا على التجارة بسبب المصالح الهامة للولايات المتحدة في الشركات عبر الوطنية. وفي السنوات الأخيرة، زادت الأزمة المالية والغذائية وأزمة الطاقة من أثر الحظر وجعلته أكثر حدة.

وتبين الجغرافيا أنه لا بد من تطبيع العلاقة في التجارة والاستثمار بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من الحظر، لا تزال الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا مصدرا رئيسيا لاستيراد المواد الغذائية، بالقدر الذي يسمح به قانون الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٠ لإصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات. وهذا ما من شأنه إلا أن يؤكد الإمكانية العالية للتبادل التجاري والتجارة والاستثمار بين هذين البلدين.

لا تزال الاتصالات بين الشعبين في البلدين محدودة بشدة. ومن الجدير بالذكر أن رفع القيود على سفر رعايا الولايات المتحدة إلى كوبا سيحقق فوائد هائلة لقطاع السياحة الكوبي وشعب كوبا. إن ما يقوم به كونغرس الولايات المتحدة من جهود لتخفيف الحظر أو رفعه، وما للأعمال التجارية في الولايات المتحدة من مصلحة كبيرة في الوصول غير المعاق إلى الأسواق الكوبية، يضيف مزيدا من المصدقية على القرارات السنوية التي تتخذها الأمم المتحدة والتي تطالب برفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

تنضم الهند إلى جميع الدول في المطالبة بالإهاء الفوري للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وتؤيد الهند مشروع القرار الذي قدمته كوبا اليوم.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يرحب الوفد الروسي بوجود وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، في مناقشة اليوم. نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن المسألة المعروضة علينا (A/65/83). إن آراء الدول الأعضاء الواردة في الوثيقة تبين

كوبا هو أحد أطول النزاعات السياسية الجارية التي كان على هذه الجمعية أن تعالجها وقد دام نحو عقدين من الزمن. ومن المخرج أن يكون هذا الشكل القاسي والبالى من تصفية الحسابات في العلاقات الدولية لا يزال موضع التطبيق. إنه بلا مشروعية أو تأييد وقد حان الوقت لمن فرضوه أن يظهرُوا قيادة بإنهائه“.

إننا نتطلع إلى أن نلمس في الشهور القادمة ممارسة روح القيادة تلك لإنهاء نظام العقوبات ذلك.

إن الآثار المدمرة للحصار المفروض على حكومة وشعب كوبا موثقة بما فيه الكفاية في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/65/83. من الواضح أيضاً أن منظومة الأمم المتحدة نفسها تدفع ثمناً باهظاً في القيام بأنشطتها في كوبا، وبخاصة حين يتعلق الأمر بسفر موظفي الأمم المتحدة المنحدرين من أصل كوبي، والقيود المفروضة على تأشيرات السفر، وارتفاع تكلفة المشتريات كنتيجة مباشرة للحصار.

لم تسلم الزراعة الكوبية من آثار الحصار. كما تأثرت سلبي الرعاية الصحية والبحث الطبي والعلمي، والتعاون التعليمي، والتبادل الثقافي، وحقوق الملكية الفكرية جراء تطبيق الحصار خارج نطاق الولاية الإقليمية.

لا تزال الشركات الكوبية والشركات الأمريكية والشركات التابعة لدول أخرى عرضة للعقوبات بسبب معاملاتها مع كوبا، كما لا يزال السفر إلى كوبا مقيداً على نحو يجعله باهظ التكلفة نظراً للإجراءات المعقدة التي يتعين على الزوار القيام بها. كذلك لم تنج من الحصار المعاملات المالية بين كوبا والبلدان الأخرى. إن الطابع البغيض لذلك الحصار واضح للجميع. ومن ثم لا يخدم استمراره أي غرض مفيد.

حتى الأطفال طالهم الضرر من جراء الحصار. يُبرز تقرير الأمين العام العقوبات التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة في استيراد ريتونافير، وهو عقار للأطفال مضاد

السيد كامبويه (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): ستصوت زامبيا لصالح مشروع القرار A/65/L.3، كما فعلنا في الماضي، وللأسباب الواردة في البيانات التي أدلى بها ممثلو ملاوي بالنيابة عن الدول الأفريقية، واليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وهي بيانات تؤيدها.

في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧، أدلى الرئيس رونالد ريغان ببيان منقوش بطريقة لا تُمحى في تاريخ الحرب الباردة. وقال موجها حديثه إلى رئيس الاتحاد السوفيتي: ”السيد غورباتشوف، اهدم هذا الحائط“، في إشارة إلى حائط برلين. واليوم، مراعاة منا لمعاناة شعب كوبا، بمن فيه النساء والأطفال، نتوجه بنداء ملحّ وبسيط: أيها الرئيس أوباما، رجاء افعل الشيء الصحيح وارفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. لقد آن الأوان للوقوف على الجانب الصحيح للتاريخ.

السيدة وafa - أوغو (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غامبيا البيانات التي أدلى بها ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

العام الماضي، شارك وفدي عدداً من الأعضاء المطالبة بإنهاء واحد من أطول نظم الجزاءات السياسية التي عرفتها الجمعية العامة على الإطلاق. وتكلمنا آنذاك مدفوعين بالأمل في أن تكون الفرصة قد أصبحت، أخيراً، مؤاتية لجعل الحصار جزءاً من الماضي. ومن دواعي الدهشة أن ذلك النظام الذي يدوم منذ نصف قرن لا يزال على حاله تماماً مع بعض التغييرات الشكلية بقصد الإيهام بحدوث تغيير حقيقي. لقد آن الأوان لإحداث تغيير حقيقي منذ أمد طويل.

قال وزير خارجية غامبيا في المناقشة العامة هذا العام، بأن ”الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على

في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا من قِبَل الولايات المتحدة. في العام الماضي، صوت أعضاء الجمعية بأغلبية ساحقة مؤيدين للقرار ٦/٦٤ الذي دعا إلى إنهاء ذلك الحصار. إن مشاعر التضامن القوي التي تنطلق عاما بعد عام من هذه الجمعية واضحة بحد ذاتها وتطالب بإنهاء القيود التي تفرضها دولة عضو على دولة عضو أخرى.

وفاء منها لالتزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، امتنعت غانا دائما عن وضع أو إنفاذ أية قوانين يمكن لآثارها السلبية الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية، أن تمس بسيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو أفراد تحت سلطة تلك الدول أو حرمتها في التجارة والملاحة. وحقيقة، فإن غانا وكوبا تتمتعان بعلاقات ثنائية متميزة تقوم على أهداف ومسؤوليات مشتركة وتقاسم المسؤوليات تجاه عالم عادل يتسم بروح التعاون والتعددية.

إن نطاق تعاوننا الطويل الأمد مع كوبا في مجالات الصحة والتعليم والرياضة آخذ في الاتساع، ويوجد حاليا ما يزيد على ٢٠٠ مهني طبي كوبي يعملون في مستشفيات تقع في جميع أنحاء غانا، وهم يعملون كذلك في التدريس في جامعاتنا. ولا تزال كوبا تقدم المنح الدراسية للطلاب الغانيين للدراسة في كوبا، وذلك في قطاعات تعتبر أساسية لخطة التنمية التي تسعى حكومة غانا لتنفيذها.

إن الحصار المفروض لفترة تزيد على نصف قرن قد أضر بالناس العاديين في كوبا وعلى النساء والأطفال. وهم يعولون على دعم بقية العالم لوضع حد للحصار الذي يسبب آثارا موهنة على حياتهم. وقد اختارت غانا اليوم أن تقدم ذلك الدعم بروح الأخوة مع أشقائنا وشقيقاتنا في كوبا، ونحن نحث الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الذي تفرضه عليها.

للفيروسات الرجعية. ويذكر التقرير أن برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تأثر أيضا بسبب عدم شراء عقارين مضادين للفيروسات الرجعية يستخدمان للأطفال وهما كالتيرا ونورفير من إنتاج شركة أبوت التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها.

كوبا التي نعرفها لا تستحق مثل تلك العقوبات. إنها رائدة في مجال المساعدة الإنسانية في جميع بقاع العالم حيث توفر الرعاية الطبية والتعليم للملايين. كوبا التي نعرفها لا تشكل خطرا على الأمن القومي لأي بلد كان. كوبا التي نعرفها بلد يروج للعلاقات الودية بين الشعوب وبين البلدان في جميع المناطق الممتلئة في هذه الجمعية.

فليس من قبيل المصادفة إذاً أن تقف حكومة غامبيا وشعبها موقف التضامن مع كوبا بالتصويت مؤيدة لمشروع القرار A/65/L.3. إننا مرة أخرى نأمل أن يستجيب من يفرضون ذلك الحصار لنداء القلب فيرفعونه من دون شروط. لقد حان وقت إيداع قانون هيلمز - بيرتون وقانون توريشيلي في مزبلة التاريخ واستبدالهما بنظام يقوم على العلاقات الودية وحسن الجوار، معلنا ميلاد عهد جديد من العلاقات الكوبية - الأمريكية. إننا ناشد البلدان الأخرى تأييد مشروع القرار ودعم الجهود الرامية إلى تفكيك شبكة الجزاءات المعقدة المفروضة خارج نطاق الولاية الإقليمية.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب غانا بحضور معالي السيد برونو رودريغيز باريّا، وزير خارجية كوبا، لهذه الجلسة.

ونؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو اليمن ومصر وملاوي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحرمة عدم الانحياز، والمجموعة الإفريقية على الترتيب.

درجت غانا على مخاطبة الجمعية في الماضي لتشاطر المتكلمين الآخرين التعبير عن مشاعر القلق حيال الاستمرار

وعلاوة على ذلك، وكما بين رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في تقرير الأمين (A/65/83):

”يمكن ملاحظة آثار الحصار في جميع أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية، إذ أنه يؤثر في فرص التنمية الوطنية والمحلية ويخلق مصاعب اقتصادية“.

وتقيم بربادوس علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وتضمن كثيرا علاقات الصداقة الطويلة الأمد مع البلدين. وبهذه الروح، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها. كما أننا ندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانخراط في حوار بناء مع حكومة كوبا بهدف تطبيع العلاقات مع ذلك البلد. وستؤدي تلك الخطوة إلى إزالة مصدر التوتر والصراع وتحسين آفاق السلام والتنمية والتعاون داخل المنطقة.

ودعما لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكما فعلت بربادوس في السنوات الماضية، فإنها ستصوت مؤيدة لمشروع القرار (A/65/L.3) المعروض علينا اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيث، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/65/83.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن الأخطار الكبيرة المحدقة تهدد وجود نوعنا. ومن أجل الحفاظ على الحياة البشرية يجب أن نحفظ السلام. فاستخدام مجرد جزء صغير من ترسانة العالم النووية الهائلة سيعني نهاية النوع. إن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية من جانب أي دولة أو أي فرد هو تدميرها، وكذلك تدمير جيل الأسلحة التقليدية المستحدثة مؤخرا والتي لها نفس القدر تقريبا من قوة الفتك.

السيد غودار (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): تود بربادوس أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل كومونولث جزر البهاما بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تدعو إلى المساواة بين الدول من حيث السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحل النزاعات بالوسائل السلمية والمحافظة على علاقات الصداقة فيما بين الدول. ويقتضي صون السلم والأمن الدوليين والتعايش السلمي فيما بين الدول امتثال جميع الدول الأعضاء لسيادة القانون، بما في ذلك المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب، تعارض بربادوس التدابير العقابية الانفرادية، لا سيما حينما تنطوي على تطبيق التشريع المتجاوز للحدود الإقليمية، الذي يتعارض مع القانون الدولي ويفرض القيود على حرية التجارة والملاحة وعلى سيادة وحرية الدول. وترى بربادوس أن الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد جمهورية كوبا يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد بربادوس كوبا تأييدا تاما بوصفها شريكا هاما في منطقة البحر الكاريبي، وتظل ملتزمة بسياسة المشاركة البناءة مع حكومتها وشعبها. إننا نحترم احتراما تاما حقوقها السيادية وندعم اندماجها الكامل في منطقة نصف الكرة. إننا نعتقد أن الجهود لعزل كوبا أو التدابير لخلق مصاعب أكبر للشعب الكوبي، مثل الحصار المستمر على مدى عقود، لن تؤدي إلى التغيير في ذلك البلد.

ويعوق الحصار تطوير علاقات اقتصادية وثقافية طبيعية. وهو يشوه تدفقات التجارة والاستثمار ويحد من الفرص التجارية المشروعة فيما بين البلدان المجاورة.

ذلك إلى الرئيس الأمريكي الحالي مباشرة. ومن الواضح أن الرفض الواضح للحصار ولقانون هيلمز - بورتون، يجسّدان الإرث السياسي للمنطقة، مثلما لا يجسد ذلك سوى القليل من المواد.

وأيدت آراء تتسم بالقدر نفسه من الوضوح حركة عدم الانحياز، ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية، ومؤتمرات قمة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، ومؤتمرات قمة الدول الأفريقية، ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأي مجموعة من مجموعات الدول تقريبا التي أعلنت التزامها بالقانون الدولي والتقيّد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك توافق في الآراء واسع النطاق ومتزايد في أوساط المجتمع الأمريكي والمهاجرين الكوبيين في ذلك البلد ضد الحصار ومن أجل تغيير السياسة تجاه كوبا. وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن ٧١ في المائة من مواطني الولايات المتحدة يدعون إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، بينما هناك ٦٤ في المائة منهم، ونسبة مماثلة من السكان الكوبيين في جنوب فلوريدا، تعارض الحظر على السفر إلى كوبا، الذي ينتهك حقوق مواطنيهم.

أما بخصوص المسائل الأخرى، فإنه بعد مضي سنتين على إعلان رئيس الولايات المتحدة بداية جديدة مع كوبا، لا تزال الحقائق تؤكد أنه لم يطرأ أي تغيير في هذا الصدد. فالرئيس لم يستعمل صلاحياته الواسعة للتخفيف من الحصار. ولا تزال الجزاءات المفروضة على كوبا على حالها، ويتم تنفيذها بشكل صارم.

لقد شُدّد الحصار الاقتصادي في عام ٢٠١٠، ولا تزال آثاره اليومية واضحة للعيان في كل جوانب الحياة في كوبا. وله آثار خطيرة بصورة خاصة على المجالات الحساسة بالنسبة للسكان، مثل مجالي الصحة والغذاء.

إن الحل الوحيد هو نزع السلاح. ولكي نتمكن من البقاء، من الأساسي أن تحدث قفزة في وعي البشرية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نشر المعلومات الصادقة عن تلك المسائل التي يتستر عليها أو يتجاهلها أغلبية السياسيين، والتي لا تنشرها الصحافة، والتي من الفظاعة بالنسبة للناس بحيث أهما تبدو غير معقولة.

إننا في عهد جديد، ونحن نرى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي يجب أن تقود بأكثر قدر من الاستعجال - كما يطالب بذلك فيديل كاسترو باستمرار - تعبئة العالم للمطالبة باحترام حق بني البشر والشعوب في الحياة. فلنقم نظاما عالميا مختلفا. ولنضع أخلاقيات مشتركة قائمة على التضامن البشري والعدالة. ولنجد الحلول للصراعات عبر الحوار والتعاون. ولنضع حدا للأناية والنهب للذين يقودان إلى الحرب واستعمال القوة. وفي مواجهة التهديدات الخطيرة، لنضع جانبا ما يدفنا إلى المواجهة والانقسام، ولننوحد لإنقاذ السلام والكوكب والحياة للأجيال القادمة.

وفي ظل هذه الظروف بشكل خاص، فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا لا تستند إلى أي أساس أخلاقي أو قانوني، ولا تحظى بأي مصداقية أو دعم. ويتجلى ذلك في ما يزيد على ١٨٠ صوتا في الجمعية العامة، التي دعت على مدى السنوات الأخيرة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وفي تقرير الأمين العام المعروض علينا (A/65/83)، يوثق أكثر من ١٨٠ بلدا ووكالة في منظومة الأمم المتحدة معارضتها لتلك السياسة.

ويتسم هذا الرفض من قبل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالقوة والإجماع. وأشار إلى ذلك بحزم مؤتمر قمة الوحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كانكون في شباط/فبراير ٢٠١٠. ونقل قادة المنطقة

الأخرى. وليس معروفًا على نطاق واسع أنه يحظر على الفنانين الكوبيين تلقي أموالًا لقاء عروضهم في هذا البلد.

ولقد تصاعد الاضطهاد فيما يتعلق بالملكيات والأصول الكوبية والتحويلات التجارية والمالية إلى ومن كوبا أو فيما يتعلق بالمؤسسات أو الأشخاص الذين يتخذون من بلدنا مقرًا لهم. وفي السنة الماضية، بلغت الغرامات التي فرضتها وزارتا المالية والعدل على شركات من بلديهما ومن أوروبا قامت بمعاملات مع كوبا، من بين دول أخرى، أكثر من ٨٠٠ مليون دولار. وفي تصعيد واضح، اعتمدت الحكومة الأمريكية أيضًا تحويلات بعملة بلدان ثالثة، مثل اليورو. وقد كانت مصادرة تحويل بأكثر من ١٠٧ ٠٠٠ يورو تعود إلى شركة الطيران الكوبية، والذي تمّ من خلال بانكو بوبولار الإسباني من مدريد إلى موسكو، سرقة حقيقية.

لقد زادت الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي جرّاء تطبيق الحصار في السنوات الـ ٥٠ الماضية عن ٧٥١ بليون دولار بالقيمة الحالية لعملة ذلك البلد.

ورغم الرفض الشامل لهذه السياسة، فإن كبار المسؤولين في تلك الحكومة قد أكدوا مجددًا أنها ستبقى على حالها. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، قام الرئيس أوباما نفسه بالتصديق على الجزاءات ضد كوبا، مشيرًا إلى مصالح الولايات المتحدة المزعومة. ومع ذلك، يعرف الجميع أن البيت الأبيض لا يزال يولي اهتمامًا بالمصالح الخاصة الممولة جيدًا لأقلية ضئيلة جعلت من السياسة ضد كوبا عملاً مربحًا للغاية.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا تعتزم رفع الحصار على الإطلاق. فليس هناك ما يشير إلى أن الحكومة لديها الإرادة لتفكيك الجوانب غير المنطقية لما هو أصلًا أكثر مجموعة من الجزاءات الشاملة والطويلة الأمد والإجراءات الاقتصادية التعسفية التي لم تفرض أبدًا على أي بلد آخر. وتقليديًا، فإنه عندما تنهار الذرائع التي يلوح بها بوصفها

فلا تستطيع خدمات طب العيون زراعة البؤبؤ بالعلاج الحراري، الذي يتم من خلال مجهر جراحي، لعلاج الأطفال الذين يعانون من سرطان الشبكية. فمن المستحيل الحصول على المعدات لذلك العلاج، التي يمكن شراؤها فقط من شركة آيرس الأمريكية للمعدات الطبية. فبدون هذه التكنولوجيا، يستحيل علاج ورم الشبكية لإنقاذ عيون الأطفال المتضررة.

ولا يتسنى للأطفال الكوبيين الحصول على علاج يدعى "سيفوفلورين"، وهو أكثر عنصر للتخدير العام عن طريق الاستنشاق تطورًا، ويستخدم كمخدر لإجراء عمليات الأطفال، لأنه لا يسمح للجهة المنتجة له، شركة "آبوت" الأمريكية، ببيعه لكوبا. ولا يمكن الحصول على جهاز التصوير المقطعي للاتساق البصري من الشركة الألمانية "كارل زيس" لفحص الشبكية والأعصاب البصرية لأنه يحتوي على مركبات تزودها شركة "همفري" الأمريكية.

وفي حين يجري انتهاك جميع المعايير التجارية الدولية، فإن الشروط المحققة والتمييزية السائدة في مجال شراء المواد الغذائية الأمريكية - التي من المفترض أن تتمتع بالحماية بوصفها استثناء لأسباب إنسانية، قد أفضت إلى نقص كبير في إجراء هذه العمليات في السنة الماضية. ولا تضر هذه الحقيقة بشعبنا فحسب، بل أيضًا بالمزارعين الأمريكيين.

وقد يجافي أي شخص في هذه القاعة الحقيقة عندما يصف مرة أخرى بلدا بأنه شريك تجاري لا تستطيع كوبا أن تبيعه جرعة واحدة من الدواء أو غراما واحدا من النيكل.

ورغم أن واشنطن قد أذنت بصورة انتقائية للغاية ببعض التبادلات الثقافية والأكاديمية والعلمية، فإنها لا تزال تخضع لشروط صارمة، ولم ينفذ العديد من هذه المشاريع بسبب رفض إصدار التراخيص والتأشيرات والأذونات

تهدف إلى إحراز تقدم في مجالات الاهتمام المشتركة مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب، وحماية البيئة، والوقاية من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك التصدي للحوادث التي قد تنجم عن عمليات استكشاف النفط في خليج المكسيك. وهكذا ضاعت مرة أخرى الفرصة لإحراز تقدم في مجال المنفعة المشتركة لشعبينا. على العكس، واصلت حكومة الولايات المتحدة ممارستها التعسفية المتمثلة في إضافة اسم كوبا إلى القوائم الزائفة، مثل القوائم الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في تصنيف سلوك الدول الأخرى وتضم الدول التي يُدعى أنها ترعى الإرهاب. إن ذلك البلد لا يملك السلطة الأخلاقية لإصدار مثل تلك القوائم؛ وكان الأحرى أن تكون القاعدة هي ظهور اسم ذلك البلد في صدارة كل تلك القوائم. وليس ثمة من سبب، أيّاً كان، لإدراج كوبا في أيٍّ من تلك القوائم.

وكذلك أيدت حكومة الولايات المتحدة حكم الإدانة الظالم بحق خمسة من المناضلين الكوبيين المناهضين للإرهاب، الذي سجنوا لمدة تزيد على ١٢ عاماً، وقد أثارت قضيتهم تضامناً واسعاً وسط المجتمع الدولي. إن كوبا، التي كانت ولا تزال ضحية لإرهاب الدولة، تدعو تلك الحكومة إلى إنهاء استخدام ازدواج المعايير والإفلات من العقاب الذي يتمتع به داخل أراضيها جناة اعترفوا بارتكابهم أعمالاً إرهابية، نفذوها في إطار سياسة ذلك البلد المعادية لكوبا والمصممة لزعزعة استقرار بلدنا خلال عقد الستينات، وقد شملت عمليات التخريب والاختطاف والاعتقال والعدوان المسلح. وكان ذلك سيكون إسهاماً حقيقياً في مكافحة الدولية لآفة الإرهاب.

إنه لأمر مثير للغضب وغير طبيعي في آن معاً أن تظل سياسة العقوبات والتخريب التي تطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا يوجهها الفكر الوارد في مذكرة لثابت مساعد وزير الخارجية السابق، لستر مالوري، كتبت

عقبات مزعومة أمام رفع الحصار المفروض على كوبا، تحل مكانها ذرائع جديدة لتبرير استمرار سياسة غير مستدامة من جميع وجهات النظر.

ووفقاً لعدد من وكالات الأنباء، قام الرئيس أوباما، في الفترة الأخيرة، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بوصف جميع الممارسات التي، من وجهة نظره، تجري حالياً في كوبا بأنها غير كافية، واشترط لاتخاذ أية خطوة جديدة إجراء تغييرات داخلية يودون رؤيتها في بلدنا. ويخطئ الرئيس إذا افترض أن له الحق في التدخل وتقييم العمليات الجارية في كوبا اليوم. ومما يدعو إلى الأسف أنه تنقصه المعلومات إلى حد كبير ويجانبه الصواب.

إن التحولات التي نقوم بها نحن الكوبيون اليوم تنسجم مع تطلعاتنا وقرارات شعبنا السيادية. فهي تسعى لاستكمال نموذجنا الاقتصادي وجعله أكثر كفاءة، وتحسين مجتمعنا، وتوسيع نطاق ثقافتنا وتطوير اشتراكينا.

ليس الغرض من تلك التغييرات تلبية رغبات الحكومة الأمريكية أو تحقيق مصالحها التي كانت على الدوام متعارضة مع رغبات ومصالح الشعب الكوبي. فأى عملية لا تقود إلى إقامة نظام خاضع لمصالحها هي غير ملائمة بالنسبة للدولة الكبرى. غير أن ذلك لن يحدث، لأن العديد من الأجيال الكوبية قد كرس حياتها، ولا تزال تكرسها، للدفاع عن سيادة كوبا واستقلالها.

كما أن الولايات المتحدة تجاهلت الإعلانات والاقتراحات العديدة التي قدمتها الحكومة الكوبية - سواء في العلن أو في السر - ويقف ذلك دليلاً على رغبتنا في بدء حوار جاد وبناء بشرط أن يقوم على المساواة والاحترام الكامل لاستقلالنا.

ولم تلق مشاريع التعاون التي اقترحتها الحكومة الكوبية خلال العام ٢٠١٠ أي استجابة، وهي مشاريع

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

نحن الكوبيون فخورون بالعمل الذي نقوم به. فبالرغم من أن هذه الحرب الاقتصادية تسبب المشقة، فإن كونها لم تتسبب في خسائر في الأرواح، أو تحدث ضرراً شديداً وواسع النطاق لشعبنا، يعود الفضل فيه إلى جهود وتضحيات الكوبيين وإلى إرادة وتصميم حكومتهم.

وبالرغم من أن الاضطهاد الاقتصادي يشكل العقبة الرئيسية التي تعوق تنمية بلدنا وتحسين مستوى معيشة شعبنا، فإن كوبا تحقق نتائج لا يمكن إنكارها في مجالات القضاء على الفقر والجوع، وفي مؤشرات الصحة والتعليم التي تُستخدم كنقاط مرجعية عالمية؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين، والحرية والمساواة في الرفاهية لكل الكوبيين، والتوافق الاجتماعي، والمشاركة الديمقراطية للمواطنين في اتخاذ قرارات البلد؛ وعكس مسار التردّي البيئي، وتطوير التعاون الدولي مع نحو ١٠٠ بلد من بلدان العالم الثالث.

وقبل بضعة أسابيع استطاعت كوبا أن تعلن في هذه القاعة أنها امتثلت إلى حد كبير وبصورة استثنائية للأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال مثل هذه النتائج حلماً لشريحة واسعة من سكان هذا الكوكب.

نحن الكوبيون نواجه مصيرنا التاريخي بالتفاوض والالتزام والإبداع. وتلهمنا مشاعر السلام والعدالة والتضامن التي طبعت شعبنا والصدقة التي يكتفها العالم بأسره لجزيرتنا الحرة والشائرة. وستظل كوبا مستعدة للدخول في علاقات سلمية قائمة على الاحترام مع الولايات المتحدة، كما هو شأنها مع الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ونصف الكرة الجنوبي كله.

لن تكف كوبا أبداً عن إدانة الحصار أو المطالبة بحق شعبها المشروع في العيش والعمل من أجل تنميته الاجتماعية

في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠ وأزيجت عنها السرية قبل بضعة سنوات. وأقتبس من تلك المذكرة ما يلي:

”إن غالبية الكوبيين يؤيدون كاسترو [...] ولا توجد معارضة سياسية فعالة [...]، والوسيلة الوحيدة المنظورة لصرف التأييد الداخلي [عن الحكومة] هو من خلال إثارة الاستياء والسخط من جراء المشقة وعدم الرضا الاقتصادي.

”وينبغي استخدام كل الوسائل الممكنة على الفور من أجل إضعاف الحياة الاقتصادية [...] ومنع الأموال والإمدادات عن كوبا، وتقليص الأحمال النقدية والحقيقية، والتسبب في الجوع والإحباط وإسقاط الحكومة“.

وتعكس هذه المقتطفات السياسة القاسية والعدائية، والمنافية تماماً للقانون الدولي، التي تصر هذه الحكومة على المحافظة عليها، وهي تعلم أنها تسبب الأذى والمعاناة وتنتهك حقوق الإنسان لشعبه بأكمله.

هذه القضية ليست قضية ثنائية، كما يصر على ذلك دائماً ممثلو الولايات المتحدة. فطابعها المتجاوز بوضوح للحدود الوطنية تؤيده القوانين؛ وهناك أمثلة كثيرة على تنفيذ تدابير قسرية ضد مواطنين وكيانات من بلدان ثالثة.

إن الحصار يرقى، من حيث طابعه ونطاقه، إلى أن يكون عملاً من أعمال الإبادة الجماعية وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المعتمدة في عام ١٩٤٨، وأيضا عملاً من أعمال الحرب الاقتصادية وفقاً للإعلان بشأن قوانين الحرب البحرية، المعتمد في عام ١٩٠٩.

وأطلب مرة أخرى، باسم الشعب الكوبي، من ممثلي كل البلدان المجتمعين هنا أن يصوتوا مؤيدين لمشروع القرار A/65/L.3، الذي أتشرف بتقديمه، والمعنون ”ضرورة إنهاء

ويأسف وفد بلادي لاستمرار وفد كوبا، سنة إثر سنة، في وصفه، على نحو غير مناسب وغير صحيح، للقيود التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا بأنها عمل من أعمال الإبادة. إن هذه الإساءة الفاضحة في استخدام العبارة تنتقص من المعاناة الحقيقية لضحايا الإبادة في أي مكان من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فالذين يتهمون جزاءات الولايات المتحدة بأنها سبب الحرمان في أوساط الشعب الكوي، ينبغي تذكيرهم بأن الولايات المتحدة لا تفرض أي قيود على المساعدة الإنسانية إلى كوبا ولا تزال أكبر مزود بالمواد الغذائية إلى كوبا.

لقد باعت الولايات المتحدة ٥٣٣ مليون دولار من المنتجات الزراعية، والأجهزة الطبية والأدوية والأخشاب إلى كوبا في عام ٢٠٠٩. ومن المنتجات الزراعية وحدها، صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ٥٢٦ مليون دولار من السلع إلى كوبا. ومرة أخرى، وفي عام ٢٠٠٩، أبلغت كوبا أن الولايات المتحدة كانت خامس أكبر شريك تجاري. وفي عام ٢٠٠٩ أيضا أذنت الولايات المتحدة بمساعدة إنسانية خاصة قيمتها ٢٣٧ مليون دولار في شكل طرود هدايا تحتوي على مواد غذائية، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، وتبرعات إنسانية غير زراعية وتبرعات طبية.

ومن المهم بنفس القدر أن الولايات المتحدة قد أظهرت أننا على استعداد للانخراط مع حكومة كوبا في قضايا تتعلق بالأمن ورفاه شعبيينا. في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ذكر الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة تسعى إلى بداية جديدة مع كوبا، غير أن هناك رحلة طويلة لا بد من قطعها للتغلب على عقود من عدم الثقة. وطيلة الـ ٢١ شهرا الماضية، ما فتئت الولايات المتحدة تركز تقدما في وجهة النظر التي أوجزها الرئيس. لقد رفعنا الحظر عن زيارة الأسر وعن التحويلات المالية وزدنا من كميات المواد الإنسانية التي

والاقتصادية بشروط المساواة، وبالتعاون مع بقية الدول، بدون حصار اقتصادي أو ضغوط خارجية.

وتعرب كوبا عن امتنانها للمجتمع الدولي على تضامنه القوي مع شعبنا، وهي مقتنعة بأن العدالة ستسود يوماً ما، وأن مشروع القرار هذا لن يعود بعد ذلك ضرورياً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند. نمضى الآن إلى النظر في مشروع القرار A/65/L.3.

في ذلك الصدد، لدي طلبان للكلام تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة شأنها شأن معظم الدول الأعضاء ملتزمة بتأييد رغبة الشعب الكوي في تقرير مستقبل بلاده بحرية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء، لها الحق السيادي في إدارة علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى كما تراه مناسباً. إن علاقة الولايات المتحدة الاقتصادية مع كوبا مسألة ثنائية الأطراف وجزء من طائفة واسعة من العلاقات التي قصد بها التشجيع على تهيئة بيئة أكثر انفتاحاً في كوبا وزيادة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن احترام تلك الحقوق، والحريات جزء من القيم البحثة لهذه المنظمة. وينبغي ألا يجيد بصرنا عن ذلك في أي مناقشة تتسم بالحجج الكلامية عن الماضي وتركز على اختلافات تكتيكية - وهي مناقشة لا تجدي فتيلاً في مساعدة الشعب الكوي.

السيدة روبيليس دي شامورّو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): سوف تعلن نيكاراغوا سبب اعترامها التصويت لصالح مشروع القرار [A/65/L.3](#)، الذي قدمه الرفيق برونو رودريغيس بارايا، وزير خارجية كوبا، والذي ندين له بالشكر لموافاته الجمعية العامة بآخر التطورات المتعلقة بالأذى والضرر التي ما برحت إدارة الرئيس أوباما تلحقه بشعب كوبا جراء حصارها الإجرامي جدا في تاريخ البشرية.

قبل أن أفعل ذلك، أود أن أعرب عن تقديري الأبدي إلى كوبا، حكومة وشعبا، على تضامنها غير المشروط وعلى مبادرتها النبيلة التي تنم عن التضامن، وهي مبادرة نفذتها مؤخرا في بلدي نيكاراغوا. لقد منح رئيس بلادي لتوه روبين داريو، وسام الاستقلال الثقافي إلى جميع أفراد الفرقة الطبية الكوبية التي أتمت بعثة تاريخية في تشخيص وتسجيل جميع الأشقاء والشقيقات النيكاراغويين من ذوي الإعاقات في جميع أرجاء الأراضي الوطنية. وأقتبس كلمات القائد دانيال أورتيغا سافيدرا، رئيس نيكاراغوا، عندما قدم إليهم الجائزة:

”أقدمها إلى جميع أفراد الفريق الطبي التي ضم عناصر مثالية في التطور العلمي، والصحة العامة، والمساعدة الإنسانية وتضامن كوبا، بلد فيديل وراؤول، المشهود لها بأنها من بين أفضل البلدان في العالم ومفخرة جميع الثوريين في جميع أرجاء العالم“.

إن الشعوب والحكومات المثلة هنا تعتقد أن كوبا جزيرة صغيرة شقيقة، مؤلفة من شعب وحكومة، وتعترف بكوبا بسبب بطولتها وتضامنها وإنسانيتها وسخائها وتفانيها عندما ترى شعبا آخر يعاني، وبسبب استعدادها لمساعدة الصداقة عندما نحتاج إلى المساعدة. من أجل ذلك نعرب اليوم مرة أخرى عن مطالبتنا البلد الذي يفرض الحصار على

بوسع الشعب الأمريكي أن يتبرع بها إلى الأفراد في كوبا. وقد عززت الولايات المتحدة من قدرة شركات الاتصالات الأمريكية للتوصل إلى اتفاقات لتزويد كوبا بالخدمات، وجعلت من اليسير للمنتجين الزراعيين الأمريكيين إبرام عقود مع المشتريين الكوبيين. علاوة على ذلك، استأنفنا المناقشات الثنائية بشأن الهجرة، وبدأنا بمحادثات لاستعادة الخدمات البريدية المباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا. وقد زدنا من التبادلات الفنية والثقافية بين بلدينا تماشيا مع دعمنا الطويل لحرية التعبير. وفي أعقاب الزلازل المأساوي الذي وقع في هايتي، نسقت الولايات المتحدة مع كوبا لتلبية الاحتياجات الطبية لأبناء هايتي كجزء من جهود الإغاثة الدولية الجارية هناك.

لقد ذكر الرئيس أوباما، علانية أن إطلاق سراح السجناء السياسيين والإصلاحات الاقتصادية خطوات إيجابية بالنسبة للشعب الكوبي. وتأمل الولايات المتحدة أن ترى وفاء لتلك الوعود قريبا وفتح الحدود من جانب الحكومة الكوبية يبعث بإشارة تدل على استعدادها للدخول بصورة بناءة في الاتصالات مع شعبها. ومهما يكن من أمر، ترى الولايات المتحدة أنه لا يمكن فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بصورة كاملة ما لم يتمتع الشعب الكوبي بالحرية السياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا والتي فعلت هذه الهيئة الكثير جدا للدفاع عنها في بلدان أخرى من العالم.

سوف يصوت وفدي ضد مشروع القرار [A/65/L.3](#). وفي الحقيقة تعتقد الولايات المتحدة أنه قد آن الأوان لهذه الهيئة لكي تركز طاقتها على دعم الشعب الكوبي في سعيه لتقرير مستقبله بحرية والتحرك إلى ما يتجاوز الجزالة في الألفاظ والعبارات البلاغية الذي يمثل مشروع القرار هذا.

لقد استمعنا للتو إلى كلمات زميلنا وزير خارجية كوبا، ممثلاً لشعبه وحكومته المحترمين. مرة أخرى نخبرنا بأن الحصار لا يزال يشكل العقبة الأساسية على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلده وأن تكلفته الكاملة على الاقتصاد الكوبي مبلغ ٧٥١ ٣٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

بالإضافة إلى ذلك الحصار الآثم، تواصل الولايات المتحدة سياسة إرهاب الدولة التي تنتهجها بتقديم الدعم لإرهابيين معروفين، يتنقلون بكامل حريتهم في مدن الولايات المتحدة ويخططون وينفذون أعمالاً إرهابية ضد شعب وحكومة كوبا. وفي الوقت نفسه، تقوم الولايات المتحدة بالاعتداء على الحريات وحقوق الإنسان بإصرارها على الاحتفاظ في سجونها بخمسة من المواطنين الكوبيين الأبطال من دون ذنب جنوه سوى الدفاع عن وطنهم الأم ضد الأعمال الإرهابية المنطلقة من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. كما نعرب لهؤلاء عن مشاعر الاحترام والإعجاب على كفاحهم البطولي ضد الإرهابيين الذي يسعون إلى دمار كوبا وثورتها الاشتراكية الصامدة.

مرة أخرى سنعبّر عن طريق التصويت عن إدانتنا الشديدة للحصار المفروض على كوبا ولجميع التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها نطاق الولاية الإقليمية وتناقض القانون الدولي والمعايير المتفق عليها في مجال حرية التجارة. تلك ممارسة تشكل خطراً يهدد بتعددية الأطراف. كذلك سندين اللجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية من قبيل الجزاءات غير القانونية المفروضة على البلدان النامية والرامية إلى منعها من ممارسة حقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ستصوت نيكاراغوا مؤيدة لمشروع القرار A/65/L.3. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يقف مرة أخرى إلى جانب كوبا بالتصويت مؤيداً لمشروع القرار، فيبعث بذلك رسالة سلام

كوبا ويعيق تنميتها ويهدد من يقتربون منها - البلد الذي بادر بالاعتداء على كوبا منذ أول يوم للثورة الكوبية - بوضع حد لتلك السياسة العنيفة وغير الإنسانية.

نجتمع اليوم مرة أخرى هنا في الجمعية العامة لنوحد أصوات المجتمع الدولي المطالبة، للمرة التاسعة عشرة على التوالي، بأن تضع حكومة الولايات المتحدة حداً لذلك الحصار الإجرامي وغير الإنساني المفروض على شعب وحكومة كوبا الذين يتميزان بالبطولة والسخاء.

لكي يفهم أي بلد معنى ذلك، يكفي أن يقرأ تقرير الأمين العام (A/65/83) عن ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة. نحن جميعاً قد فهمنا، سوى بلد واحد. مرة أخرى ستجد حكومة الولايات المتحدة نفسها معزولة وسط المجتمع الدولي. مرة أخرى سيقف العالم إلى جانب كوبا وشعبها دفاعاً عن سيادتها وعن ثورتها التي لا تُدحر، مطالباً بإنهاء الحصار غير الإنساني. إن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدافع عن كوبا بصوت واحد. ولقد التحم صفتنا مع كوبا حتى تعيد حكومة الولايات المتحدة النظر في خطئها التاريخي الذي يشكل إجراء عفا عليه الزمن في منطقتنا وتقوم بتصحيحه.

لا تكتفي الولايات المتحدة بالاستمرار في تجاهل إرادة الجمعية العامة بل تقوم بإحكام عناصر الحصار الرئيسية ضد كوبا. وينعكس ذلك في زيادة العقوبات الاقتصادية واستهداف نشاط قطاع الأعمال التجارية بكوبا والمعاملات المالية. ويمكننا أن نلمس كيف تواصل إدارة أوباما الجديدة سياسة الخنق تلك بحذافيرها على نفس نهج الإدارة السابقة. أين التغيير الذي طالما تردد ذكره خلال الحملة الانتخابية؟ ليس ثمة تغيير على الإطلاق. إن الإدارة الحالية تعيش في عزلة متصاعدة بسبب سياسة العناد الإمبريالية التي تنتهجها.

الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تانزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فترويللا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو

وتضامن واحترام لميثاق المنظمة وعدم التدخل وبطبيعة الحال إنهاء الحصار القاسي واللاإنساني فورا وبشكل انفرادي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى

المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. طُلب إجراء

تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية

متجاوز للحدود الإقليمية من هذا النوع، وتفاهماً متعلّقاً بقواعد تعزيز حماية الاستثمار. والاتحاد الأوروبي يكرر مطالبته الولايات المتحدة بتنفيذ هذا الاتفاق.

وقد حددت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا في موقف مشترك في عام ١٩٩٦. ولإعادة تأكيد صلاحية هذا الموقف المشترك، رفع الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التدابير السياسية التي فرضت على كوبا في عام ٢٠٠٣. واستؤنف الحوار مع السلطات في هافانا بدون شروط مسبقة وعلى أساس التبادلية وعدم التمييز. وقد عقدت اجتماعات وزارية للحوار السياسي الشامل مع الحكومة الكوبية لمعالجة المصالح المشتركة، بما في ذلك حقوق الإنسان، وهي مسألة تقع في صميم العلاقات مع كل بلد ثالث، بما في ذلك كوبا.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد عزمه على متابعة الحوار الشامل القائم على أساس النتائج مع السلطات الكوبية بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والمعارضة السلمية المؤيدة للديمقراطية وفقاً لسياسات الاتحاد الأوروبي. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على حق المواطنين الكوبيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم بشكل مستقل.

ومما يشجع الاتحاد الأوروبي العملية الجارية لإطلاق سراح ٥٢ سجيناً سياسياً من المجموعة التي سحنت في عام ٢٠٠٣، ويكرر التأكيد على دعوته الحكومة الكوبية إلى إطلاق جميع السجناء السياسيين بدون شروط. كما يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعوته الحكومة الكوبية أن تمنح مواطنيها جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دولياً، بما في ذلك حرية التعبير والحصول على المعلومات، وأن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعقب الزيارة

اعتُمد مشروع القرار [A/65/L.3](#) بأغلبية ١٨٧ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٥/٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون التكلم تعليلاً لتصويتهم. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليق التصويت يقتصر على مدة عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية للولايات المتحدة نحو كوبا هي مسألة ثنائية أساساً. لكن القوانين الأمريكية، مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، وقانون هيلمز - بورتن لعام ١٩٩٦، وسّع نطاق آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلدان الطرف الثالث. ومن حيث المبدأ، فقد عارض الاتحاد الأوروبي بثبات واستمرار تلك التدابير المتجاوزة للحدود الإقليمية.

ومع ترحيبنا بقرار حكومة الولايات المتحدة برفع القيود عن التحويلات المالية وسفر العائلات إلى كوبا، فإننا لا يمكن أن نقبل بأن تعيق التدابير المفروضة بشكل انفرادي علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. ولمعالجة هذه المشكلة، أقرّ مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قانوناً وإجراء مشتركاً، لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المقيمين في أوروبا، من عواقب هذين القانونين. وعلاوة على ذلك، تم الاتفاق في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في لندن، في أيار/مايو ١٩٩٨، على مجموعة عناصر سعت أيضاً إلى تخفيف المشاكل المتعلقة بالقوانين المتجاوزة للحدود الإقليمية. وقد شملت تجاوز البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بورتن، والتزام الولايات المتحدة بمقاومة أي قانون مستقبلي

القواعد التي تنظم التجارة الدولية التي تلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ويتمشى موقف أوروغواي مع السياق الأوسع نطاقا للدفاع عن تعددية الأطراف وعدم التدخل وحل النزاعات بالوسائل السلمية، وهي تشكل المبادئ الأساسية لدبلوماسية بلدنا. وقد عبرت جمهورية أوروغواي الشرقية عن موقفها في مناسبات عديدة، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على أننا نعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ظل مفروضا على كوبا، مما أضر برفاه الشعب الكوبي.

وترفض أوروغواي، من حيث المبدأ، تطبيق التشريع المحلي المتجاوز للحدود الإقليمية على دول أخرى ولا تعترف به في تشريعها الوطني. وفي هذا الصدد، ندين تطبيق تدابير قسرية انفرادية من جانب الولايات المتحدة على كوبا. وتمثل تلك التدابير شكلا من أشكال الضغط الذي يشكل عقبة أمام الحوار.

وإذ صوتت أوروغواي مؤيدة لهذا القرار، فإنها تود أن تعيد التأكيد على التزامها بالتعددية بوصفها أداة مشروعنة لحل النزاعات فيما بين الدول وآلية فعالة لتعزيز التعاون الدولي وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم فيما بين الشعوب.

السيد سولون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): لقد فشل الحصار المفروض على كوبا. فبعد ٥٠ عاما تقريبا من فرض ذلك الحصار اللإنساني، الذي هو أبعد ما يكون عن عزل الجزيرة الصغيرة وشعبها البطل، جسد الحصار في الحقيقة أكبر قدر ممكن من التضامن الدولي. وأوضح مثال على ذلك التضامن هو اتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن هذا الموضوع، للمرة التاسعة عشرة.

لقد أعرب مائة وسبعة وثمانون بلدا - أي ٩٧،٣٩ في المائة من الدول الأعضاء في المنظمة - عن رفض الحصار

التي قام بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، أن توجه دعوات إلى مقررين آخرين لزيارة كوبا.

إن القيود القائمة المفروضة على الحقوق والحريات تقوض وتقابل الإنجازات الكوبية في الرعاية الصحية والتعليم. وبالمثل، تعوق السياسة الاقتصادية الكوبية المحلية بشكل خطير تنميتها الاقتصادية الذاتية. وفي هذا السياق، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة الكوبية، ويعرب عن أمله في توسيع نطاق تلك الإصلاحات وتنفيذها بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية لسكان الكوبيين.

ويسهم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة في المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كوبا، ويؤثر سلبا في مستوى المعيشة للشعب الكوبي. وعليه، يرى الاتحاد الأوروبي إن رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة سيؤدي إلى انفتاح الاقتصاد الكوبي مما سيخدم مصلحة الشعب الكوبي.

وإننا نعرب مجددا عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية الموجهة ضد كوبا، التي تتنافى مع قواعد التجارة الدولية المقبولة بشكل عام. ويحث الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية على إجراء تحسينات حقيقية في جميع المجالات المذكورة. وعلى الرغم من الشواغل المستمرة والانتقادات بشأن حالة حقوق الإنسان في كوبا، فإن الاتحاد الأوروبي صوت بالإجماع مؤيدا للقرار ٦/٦٥.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): على غرار السنوات الماضية، صوتت أوروغواي مؤيدة لمشروع القرار الذي عرضته كوبا (A/65/L.3) واعتمد بوصفه القرار ٦/٦٥، نظرا لأننا نعتبر أن الحصار المفروض على ذلك البلد يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويشكل خرقا لأحكام القانون الدولي، ولا سيما

إن النجاح الكبير الذي حققه الحصار المفروض على كوبا هو عزل الولايات المتحدة، على النحو الذي نلاحظه هنا اليوم في الجمعية العامة. إن غطرسة الأقلية الرجعية والاستعمارية في الولايات المتحدة وفرضها الجزاءات لن يهزم أبدا بلدان العالم التي تساند كوبا.

السيد غاسبر مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أنغولا، كما فعلت في السنوات الماضية، مؤيدة القرار ٦/٦٥، الذي عرضه على الجمعية العامة وزير خارجية كوبا، برونو رودريغيث باريّا، الذي نرحب بحضوره في الجمعية هنا اليوم.

لقد وصف لنا في بيانه، بكل جلاء ووضوح، الآثار الكبيرة للجزاءات على السكان الكوبيين. ونتيجة التصويت معبرة للغاية. ومن دواعي سروري أن أقول إن أنغولا قد انضمت إلى المجتمع الدولي مرة أخرى في إدانة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولذا نحث على وضع حد لهذا الحصار. فهذا الحصار، الذي استمر لنصف قرن، هو انتهاك صارخ ومنهجي لحقوق الإنسان للشعب الكوبي.

لقد اتخذت الجمعية العامة ولسنوات متتالية، قرارات بالأغلبية الساحقة تحث كل البلدان، امتثالاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، على إبطال جميع القوانين والتدابير ذات الآثار القانونية التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتمس سيادة دول أخرى، وتنال من المصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين للولاية القضائية لدول أخرى، وتعيق ممارسة حرية التجارة أو الملاحة البحرية. ومع ذلك، وللأسف، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا قائماً حتى يومنا هذا، في انتهاك لتلك القرارات وفي انتهاك سافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولقد اتخذت الجمعية العامة اليوم قراراً - هو نتيجة واضحة للغاية حقاً.

المفروض من قبل قوى الإمبريالية على دولة كانت لديها الشجاعة لتتكلم بصوتها السيادي. والقرار الذي أتخذ اليوم (القرار ٦/٦٥) هو اعتراف بكرامة وعزم ومقاومة دولة لم تر كع في مواجهة الحنة.

والولايات المتحدة، التي تدعي أنها المدافع عن الحرية، تنتهك ذلك المبدأ الأساسي نفسه من خلال فرض هذا الحصار. والشيء الوحيد الذي يحققه هذا الحصار هو انتهاك حقوق الإنسان لشعب كوبا وإلحاق الخسائر الاقتصادية التي تجاوزت بالفعل ٧٥٠ بليون دولار.

ومن غير المقبول الدفاع عن قيام دولة ما بتطبيق معيار قانوني خارج حدودها الإقليمية على دولة أخرى بدون موافقة تلك الدولة، كما هو الحال فيما يتعلق بقانون هيلمز - بورتين المعروف جيداً. فلا يستطيع كونغرس الولايات المتحدة القيام بتنظيم الحياة السياسية لدولة أخرى ذات سيادة. وهذا يتناقض قطعاً مع جميع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

وفي المناقشة التي سبقت اتخاذ القرار، شعرنا بالدهشة لما قاله ممثل الولايات المتحدة بأن الحصار سيُرفع عندما يتمتع الشعب الكوبي بالحريات التي تعتبرها حكومة الولايات المتحدة ملائمة وفقاً لرؤيتها هي. وهذا اعتراف من حكومة الولايات المتحدة بأنها تستعمل الحصار لفرض رؤيتها للهيمنة على الشعب الكوبي. ولا يحق لأي بلد أن يفرض رؤيته أو مبادئه على بلد آخر. فجميعنا ملزمون باحترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن رد كوبا على هذا الحصار الاستعماري يُعتبر مثلاً يُحتذى به للبشرية كافة. وردت كوبا بإظهار التضامن مع كل بلد في العالم يطلب منها ذلك. فقد ساعد أطباؤها ومدرسوها في إنقاذ الآلاف من الأمية والظلام والموت في كل منطقة من مناطق العالم. وآخر مثال على ذلك التضامن هو التأييد الواسع النطاق الذي قدمته لجانها جمهورية هاييتي.

والتغييرات التي اعتمدها الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بعدد قليل من جوانب الحصار ليست ذات أهمية، وهي غير كافية للحد من نطاق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحصار. وهناك ضرورة للاستمرار في المضي نحو رفع الحصار. ونشجع حكومة الولايات المتحدة على مواصلة متابعة ذلك في اتجاه إيجابي. وتطلع إلى اليوم الذي لم تعد فيه الجمعية العامة بحاجة إلى أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها.

وإذ نتقيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبروح جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، نؤكد مجددا التزامنا بقواعد القانون الدولي بتأييدنا لضرورة إزالة اللجوء للتدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإقناع السياسي والاقتصادي.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر يوم الجمعة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠، في هذه القاعة، في مشروع القرار A/65/L.7، المعنون "استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة"، بصورة مشتركة في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛ والبند ١١٥ من جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية". وأود أن أذكر الأعضاء بأننا سنجري المناقشة المشتركة حول هذين البندين، كما كان مقرراً، في يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.